دراسات عالمية

Panton 4655 C



في البحث عن القوة الناعمة: هل للرأي العام الخارجي أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية؟

بنجامين جولدسميث ويوزاكو هوريوشي

تصوير

أحمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 115



فـي البحث عن القوة النـــاعمة:
هل للرأي العام الخـــارجي أهمية
فـي السياسة الخارجية الأمريكية؟

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛ كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير: **راشد سعيد الشامسي**

تصوير

أحمد ياسين

دراســات عـالميــة

فــي البحث عن القوة النــــاعمة: هل للرأي العـــام الخارجي أهمية فــي السياسة الخارجية الأمريكية؟

بنجامين جولدسميث ويوزاكوهوريوشي

العـدد 115

تصـدر عـن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "In Search of Soft Power: Does Foreign Public Opinion Matter for US Foreign Policy?" by Benjamin E. Goldsmith and Yusaku Horiuchi; and published in the *World Politics* vol. 64, no. 3 (July 2012): 555–585. The ECSSR is indebted to the authors and original publisher (Trustees of Princeton University) for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-806-7

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-807-4

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

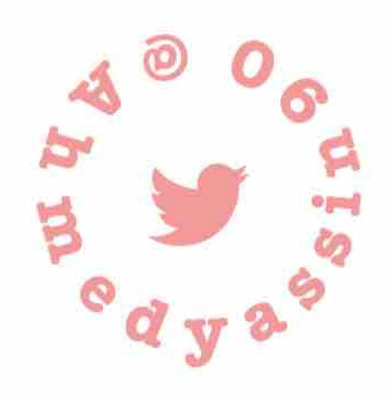
هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات


@Ahmedyassin90

مقدمة

هـل "للقـوة الناعمـة" soft power أهميـة في العلاقـات الدوليـة؟ وعـلى وجـه الخصوص، عندما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون مع دول في أنحاء العـالم، هل تؤثر آراء جماهير هذه الدول حول السياسة الخارجية الأمريكية في سـلوك السـياسات الخارجية الفعلية لتلك الـدول؟ إننـا نمحّـص هـذا الـسؤال مـستخدمين الاسـتطلاعات الدولية التي شملت ثمانيـاً وخمـسين دولـة، مقرونـة بالمعلومـات حـول قراراتهـا المتعلقـة بالسياسات الخارجية عام 2003، وهو عام حاسم بالنسبة إلى الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.

إننا نستمد إطارنا المفاهيمي الأساسي من جوزيف ناي Joseph Nye، الـذي وضـع مصطلح "القوة الناعمة".[1] إذ يرى ناي أن القوة الناعمة هي «القدرة على الحصول على مـا تريد من خلال الإغراء بدلاً من الإكراه أو دفع الأموال».[2] وهذا إطار مناسـب خـصوصاً لنا؛ لأن – كما يقول ناي – «القوة الناعمة تتعلق باستقطاب التعاون من طرف الآخرين».[3] وكما نفعل نحن في هذه الدراسة، فإن ناي يستخدم غالباً استطلاعات الـرأي العـام في مـا يتعلق بالمواقف في دول أجنبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها.[4] وهذا مناسب أيـضاً لأن فاعليـة القـوة الناعمـة تتوقـف عـلى المواقـف الـشعبية في الدولـة المـستهدفة بالاستطلاع (أي التفضيلات) تجاه سيطرة الدولة أو محاولتها السيطرة على النفـوذ الـدولي (وهي – في هذه الدراسة – الولايات المتحدة الأمريكية).

في السنوات الأخيرة حقق مفهوم "القوة الناعمة" انتشاراً واسع النطاق بين صفوف الأكاديميين والمثقفين، وبعض صناع السياسة الخارجية.[5] وعلى الرغم من الجاذبية البديهية أو الخطابية التي يتمتع بها هذا المفهوم، فلم يتم إبداء سوى أدلة منهجية قليلة على أن القوة الناعمة تؤثر فعلاً في العلاقات الدوليـة. وقـد أوضـح كيوهـان Keohane وكاتزنـشتاين Katzenstein في دراسة حديثة مشهورة لهما بأنهما يجدان أنه لا يوجد تأثير لوجهات النظـر المعادية للأمريكيين في مجموعة من القضايا الدبلوماسية التي تضطلع بها الولايات المتحدة

الأمريكية، بما في ذلك بعض القضايا التي يتم تحليلها في هذه الدراسة.[6] وتعالج دراسات قليلة أخرى المسألة بدقة كبيرة، وهناك دراسات أقل منها تستخدم التحليل المنهجي لمجموعات ضخمة من البيانات.[7] ونحن نؤكد أن دور الرأي العام كعامل ذي جدوى في ديناميات العلاقات الدولية يستحق مزيداً من الاهتمام النظري العام والتقييم التجريبي.[8]

إننا نسعى في هذه الدراسة إلى تقديم إسهامات جديدة وجيهة في تهذيب نظرية القوة الناعمة وفحصها التجريبي المنهجي. ويتمثل هدفنا في تحسين فهم الظروف التي يمكن أن تكون في ظلها للقوة الناعمة عواقب سياسية "صلبة"؛ أي خيارات سياسة خارجية يمكن تحديدها، ويمكن الربط بينها تجريبياً وبين التصورات على المستوى الجماهيري. ونحن نؤكد أن من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – اختبار نظرية ناي تجريبياً، ولذا فإننا نقترح مزيداً من التحديد والتوصيف. وتنص حجج ناي الأصلية على أن انجذاب الجماهير الأجنبية للقيم والثقافة والمؤسسات والسياسات الماضية (الأمريكية) بجميع أنواعها إنما هي بمنزلة "عُملات" currencies للقوة الناعمة.[9] وبالمقابل، نحن نركز على عنصر مهمل من منهج ناي – آراء الجمهور في الدول المستهدفة في ما يخص السياسة الخارجية لدولة أخرى – الذي نقترح بأنه حاسم للدولة التي تسعى لاستخدام القوة الناعمة للتأثير بشكل مناسب في نتائج السياسات. وحينما نبحث في الفقرة التالية فإننا نجد أن عُملات ناي للقوة الناعمة هي عوامل هيكلية أو أساسية تشكل مصفاة يمكن من خلالها إدراك السياسات الخارجية الحالية لدولة من الدول، وليس العوامل ذات التأثير المباشر في قرارات صناع السياسات الخارجية. إننا نؤكد أن القوة الناعمة في العلاقات الخارجية تتجلى في الآراء التي يحملها الجمهور العام في الدولة (ب) حول **السياسة الخارجية** للدولة (أ).

من خلال هذا التركيز النظري نطوِّر مجموعة من التوقعات القابلة للاختبار حول ما إذا كانت السياسة الخارجية ذات أهمية فعلية للنتائج على الصعيد الدولي، وإن كانت كذلك، متى يمكن أن تكون هي الأكثر أو الأقل فاعلية. أما على المستوى التجريبي، فنقوم

بتحليل ثلاثة متغيرات ناتجة واضحة، ونوضح أن الرأي العام الخارجي له تأثير مهم وكبير في مشاركة الدولة بقوات عسكرية في الحرب في العراق، حتى بعد التحكم بمجموعة من عوامل القوة الصلبة المختلفة. وللرأي العام الخارجي كذلك آثار ملحوظة، وإن كانت صغيرة، في السياسة العامة تجاه المحكمة الجنائية الدولية، وفي قرارات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن هذه النتائج لتحليل الانحدار تدعم منطلقاتنا النظرية الدقيقة حول القوة الناعمة؛ فمن المؤكد أن الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية في الدول الأجنبية يؤثر في سياسات هذه الدول تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذا التأثير يتوقف على بروز قضية للجماهير العامة.

إننا نؤكد أن إسهاماتنا تتعدى نطاق الأدبيات حول القوة الناعمة، ونعترف بالأدبيات الوافرة حول تأثير الرأي العام في السياسة العامة، ولكن الدراسات الحالية تكاد تركز حصرياً على العلاقة بين الرأي العام والسياسة **داخل الولايات المتحدة الأمريكية**. لكننا ندلل على أهمية الرأي العام (حول الولايات المتحدة الأمريكية) في ما يتعلق بعواقب السياسات خارج الولايات المتحدة، وهي مسألة قلّما حظيت بالدراسة. إننا نؤكد أيضاً أن دراستنا تدور حول تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية. وبالمقابل فإن معظم الدراسات التي نعرفها تركز على آثار الرأي العام في السياسات الداخلية.[11]

في الجزء المتبقي من الدراسة سوف نناقش أولاً تركيزنا على وجهات النظر في السياسة الخارجية بوصفها العامل المحوري في ديناميات القوة الناعمة، حيث نعرض فرضيتين قابلتين للاختبار، ثم نعمد إلى مناقشة بياناتنا ومتغيراتنا. وبعد تمحيص نتائج تحليلنا، نختتم بمناقشة الانعكاسات على فهم العلاقات الدولية، وسبل الأبحاث المستقبلية.

النظرية والفرضيات

نقوم أولاً، في هذا القسم، بمعالجة تركيز ناي على الجوانب الثقافية للقوة الناعمة، حيث نسعى لإيضاح علاقاتها بالسياسة الخارجية، ونطرح نظرية منقحة لعملية القوة الناعمة، ثم نستنتج فرضيتين حول آثار الرأي العام في سلوك السياسة الخارجية، ونطرح القضايا المحددة المستخدمة في تحليلنا.

نظرية منقّحة عن القوة الناعمة

يعتمد ناي في نهجه على أفكار باشراش Bachrach وباراتز Baratz لتطوير إطاره العام للقوة الناعمة، ويركز بصورة خاصة على ما طرحاه بشأن «الوجه الثاني للقوة».[12] وفي هذا إشارة إلى «ممارسة تقييد نطاق عملية صنع القرار الفعلية بالقضايا "المأمونة"، من خلال المناورة بقيم المجتمع السائدة وأساطيره ومؤسساته السياسية وإجراءاته، والمرور على هذا مرور الكرام معناه إهمال "وجه" كامل من أوجه القوة».[13] ويمثل هذا بصورة جوهرية وصفاً لتحديد أجندة على المستوى **الهيكلي** للمعتقدات والمؤسسات الأساسية. ولعل هذا الأساس يوضح الأسباب التي دعت ناي إلى التركيز في إطاره النظري للقوة الناعمة على الثقافة والآثار الكامنة الأطول أمداً.[14]

لكننا بالتشديد على العوامل العامة التي تدل على وجود تغير محدود مع مرور الوقت، فإننا نشعر أن ناي يخفق في تقديم نظرية لفهم **متى** تؤثر القوة الناعمة في النتائج الدولية. وهو في الواقع يكتب قائلاً: «يتعين الحكم في حالات محددة على ما إذا كانت تلك الجاذبية تُفضي بدورها إلى نتائج مرغوب فيها في ما يتعلق بالسياسات»[15]، لكنه لا يحدد كيف سيتم الحكم على ذلك، وهذا يترك الآلية السببية الكامنة وراء القوة الناعمة، وكذلك آثارها التجريبية، دون تحديد. كذلك لا توجد أي دلالة على ما هي الأهمية النسبية لكل عملة من عملات القوة الناعمة بالنسبة إلى النتائج المرغوب فيها لدى الولايات المتحدة الأمريكية لأي سياسة خارجية معينة. وهناك مثال مأخوذ من ناي له دلالته في هذا السياق: فعلى الرغم من أن «الموسيقا والأفلام الأمريكية أكثر شهرة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا مما كانت عليه قبل عشرين عاماً»، يجد أن السياسات الأمريكية لقيت تأييداً أقل هناك مما كانت عليه قبل عشرين عاماً.[16] فهل هذا النموذج ينسجم مع فرضية القوة الناعمة، أم أنه يتناقض معها؟ باختصار، ليس من الواضح تماماً كيف يمكن اختبار النظرية.

إننا نؤكد أن **آراء الجمهور حول السياسة الخارجية الحالية** – وليس انجذاب الجمهور الضمني – هي ذات العلاقة المباشرة بصياغة النتائج الدولية. وبالنسبة إلى حالة القوة الناعمة الأمريكية فإن صناع القرارات الأجانب اليوم يهتمون بردات أفعال جماهيرهم المحتملة تجاه

خيارات محددة للسياسات الخارجية، مثل توقيع معاهدة أو خوض حرب، وليس بشعبية سلع العلامة التجارية "نايكي"، أو الإعجاب بوثيقة الحقوق الأمريكية، أو الآراء حول حرب فيتنام. وتعتبر الثقافة والقيم والمؤسسات والسياسات (الماضية)، وهي العملات الأربع للقوة الناعمة، عوامل كامنة مهمة تلعب التصورات الشعبية عنها دوراً في كيفية تشكّل السياسة الأجنبية، ولكنها في حد ذاتها نسبياً غير قابلة للتحديد، كما يشير ناي نفسه.[17]

يمكن أن تترك الدول، وربما بصورة خاصة دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، صوراً عامة شبه دائمة في أذهان الناس حول العالم.[18] ومن شبه المؤكد أنه سيتم تفسير كل قضية جديدة على الأجندة السياسية العالمية في ضوء مثل هذه الآراء الموجودة مسبقاً. لكننا نستشرف نطاقاً واسعاً للاختلاف من حيث الوقت والسياق في ما يتعلق بمدى إسهام هذه الصور العامة في صياغة الآراء حول كل قضية جديدة، وكيفية هذا الإسهام. وثمة حالة تندرج في صلب الموضوع هي الصعوبة المختلفة المستويات التي واجهتها الولايات المتحدة في إقناع الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وشعوبهم بقبول الصواريخ النووية المتوسطة المدى على أراضيهم في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وإزالتها بعد ذلك خلال ذلك العقد من الزمان.[19]

بالنظر إلى تركيزنا على الرأي العام حول السياسة الخارجية لبلد ما، نقوم بتهذيب نظرية عن عملية القوة الناعمة، وتوسعتها. ونركز على العملية المحددة التي من خلالها تكون للقوة الناعمة حصيلة للسياسات، وذلك بتقسيمها إلى ست مراحل. أولاً، يجب أن يكون هناك مسعى لإيصال رسالة من دولة (دولة أ) إلى جمهور أو جماهير في دولة أخرى (دولة ب). ثانياً، يجب أن يتسلم تلك الرسالة جمهور واحد ذو صلة بالموضوع على أقل تقدير في الدولة المستهدفة.[20] ثالثاً، توجد عملية تقييم لمعنى الرسالة وانعكاساتها، وكذلك الاتصال داخل الدولة المستهدفة بشأنها.[21] رابعاً، إما أن يوجد، أو لا يوجد، تغير ملائم سياسياً في الآراء أو الأولويات كردة فعل على الرسالة. ونحن نرى أن الآراء العامة حول السياسة الخارجية للدولة (أ) ستكون على الأرجح ذات صلة بقضايا محددة في علاقة الدولة (ب) بالدولة (أ). خامساً، إن كانت إحدى القضايا بارزة بالنسبة إلى الجماهير العامة (أو جماعة حيوية أخرى)، فإن أي تغير في الآراء أو الأولويات يمكن أن يغير الحسابات

السياسية الداخلية حول القضية، بحيث يتغير ميزان التكاليف والفوائد لصالح تغيير سلوك السياسة الخارجية (ثمة مزيد من المناقشة لهذا الموضوع لاحقاً). وأخيراً، إذا كان صناع القرار يتصورون أن الفوائد ترجح على التكاليف بدرجة كافية، فسوف يترجم هذا إلى تغيير في سلوك السياسة الخارجية الفعلي.

الفرضيات المتعلقة بآثار القوة الناعمة

ثمة انقسام مهم في هذه العملية بين مساعي الدولة (أ) للتأثير في الرأي العام في الدولة (ب)، وترجمة الرأي العام في الدولة (ب) من خلال نتائج سياساتها الخارجية. ولأغراض هذه الدراسة، فإننا نركز على الخيار الثاني.[22] ويعتبر هذا جانباً أساسياً من التأثير العابر للحدود الوطنية، الذي يعتبر شرطاً ضرورياً من شروط القوة الناعمة، ولكنه لم ينل حقه من البحث. وإذا لم يكن ثمة تأثير في النتائج الدولية، فإن مصطلح **القوة** الناعمة سيُعتبر بالطبع تسمية خاطئة. وعلى الرغم من أن إطار ناي النظري لا يحدد كيف تتم ترجمة الجاذبية العامة إلى تأثير للسياسة الخارجية (النفوذ)، فإن منهجنا يقترح أن هذا يحدث من خلال آراء السياسات الخارجية في أوساط عامة الجمهور.

وبصورة محددة، فإننا نصوغ فرضيتين قابلتين للاختبار بشأن آثار الرأي العام حول الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بسلوك السياسات الخارجية. أولاً، نتوقع أن يكون للرأي العام حول السياسة الخارجية تأثير في سلوك الدول تجاه الولايات المتحدة. وبصورة أساسية فإننا نتوقع أن يتخلل تأثير القوة الناعمة الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية؛ لأن من الضروري أن يهتم قادة الدول الأجنبية بالتوازن بين التكاليف والفوائد السياسية قبل اتخاذ قرارات السياسة الخارجية التي يفضّل القادة الأمريكيون أن يتخذها أولئك القادة.[23]

الفرضية (1): إن الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية في دول أخرى يؤثر في السياسات الخارجية لتلك الدول تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

من المهم التأكيد أننا لا نختزل الآراء في السياسة الخارجية إلى آراء حول قضايا محددة؛ فهذا التعريف الإجرائي الضيق بشكل مبالغ فيه سيحدّ من قدرتنا على اختبار آثار

القوة الناعمة. فحجة القوة الناعمة ترتكز على توقع أن توجهاً عاماً ما في الدولة (ب) نحو الدولة (أ) سيؤثر في مجموعة من النتائج في علاقات الدولة (ب) مع الدولة (أ)، ولذلك يتعين علينا قياس بعض التقييمات العامة الإيجابية أو السلبية للدولة (أ)، والتي يمكن أن نتوقع أن لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية.

في الوقت الذي يعتبر فيه التوجه العام نحو السياسة الخارجية للدولة (أ) المتغير السببي المناسب لتحليلنا التجريبي، فإننا نؤكد أن حجم تأثيره يمكن أن يكون متبايناً، لاسيما إذا عرفنا أن توقعاً أكثر تهذيباً يبرز من إطارنا العام، وهو أن قضايا أكثر بروزاً أو أهمية للمجموعات الرئيسة ضمن دولة، لاسيما عامة الجماهير، ستكون أكثر عرضة لآثار القوة الناعمة.

الفرضية (2): إن تأثير الرأي العام، حول السياسة الخارجية الأمريكية في دول أخرى، في قرارات السياسة الخارجية المتعلقة بالولايات المتحدة سيكون أكثر وضوحاً عندما تكون القضية موضع البحث بارزة للعيان لدى جماهير الشعب في تلك الدول.

ويحدث هذا الأمر؛ لأن تأييد زعامة بلد أو معارضتها – ومن ثم ميزان التكاليف والفوائد السياسية لصانع القرار – سوف يتأثر على الأرجح بقضايا ذات أهمية للجمهور. أما إذا كانت قضية ما ذات أهمية طفيفة لعامة الجمهور، فسيكون من غير المرجح أن يؤثر اختيار السياسة الخارجية في التقييم الشعبي العام لصانع القرار. لكن إن كانت قضية ما بالغة الأهمية فإن الاختيار الذي يناقض التوجه الغالب للجمهور (الأفضلية) سيغير ميزان التكاليف السياسية المرتبطة بقرار السياسة الخارجية. وهكذا نجد أن صناع القرار – استشرافاً للعواقب السياسية – سيُولون انتباههم للرأي العام حول قضايا مهمة، غير أنهم على الأرجح سيتجاهلون الرأي العام حول القضايا غير المهمة. وكما يكتب لاكس Lax وفيليبس Philips: «سوف تحوّل الأطراف السياسية المؤثرة انتباهَها إلى الرأي [العام] عندما تكون الأهمية بالغة، وبعيداً عنه عندما تكون الأهمية ضعيفة... والأهمية الأعلى تعني مزيداً من التجاوب».[24]

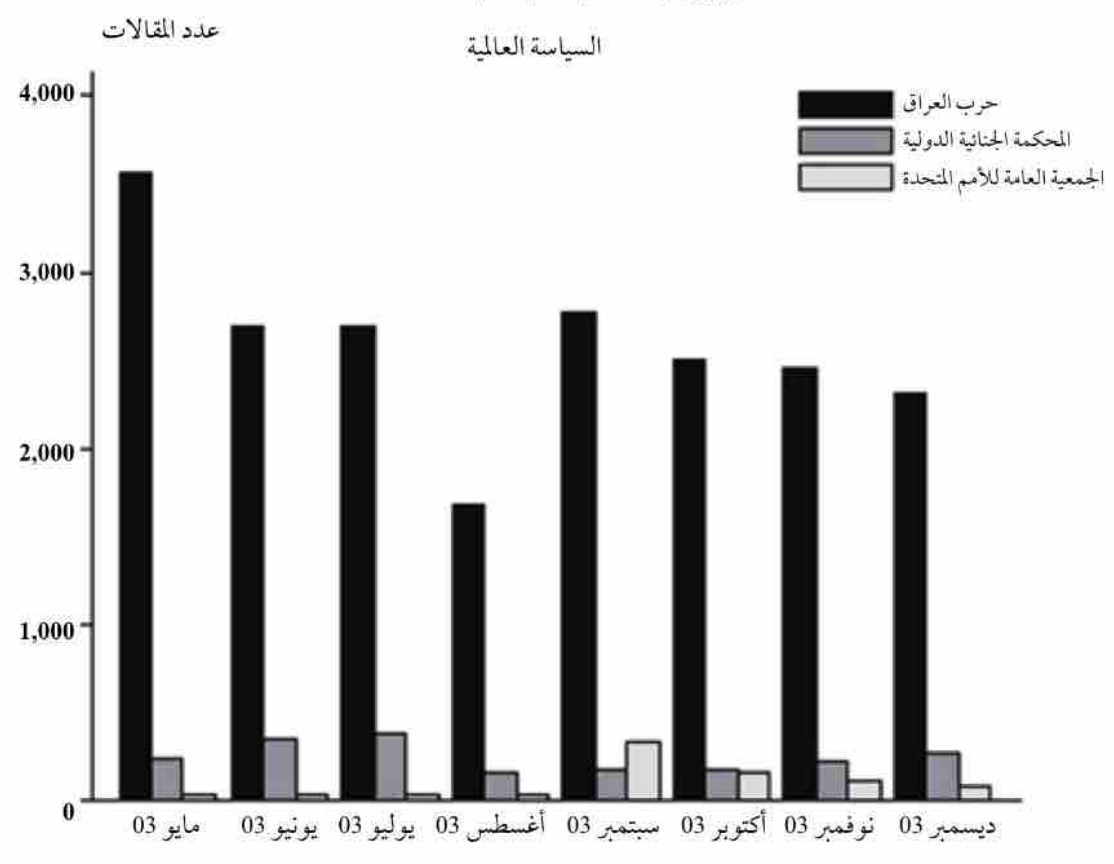
إن لإطارنا النظري هذا انعكاسات على القضايا التي نبحثها، وهي: (1) التزام الدول بالمشاركة بقوات عسكرية في الحرب في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ و(2) الاستجابة لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنازل يُعفي مواطنيها من سلطة المحكمة الجنائية الدولية؛ و(3) نماذج التصويت السنوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قضايا أكدتها الولايات المتحدة مهمة في ذلك العام.

إن فرضياتنا حول الأهمية النسبية لهذه القضايا في هذه المرحلة تعد بالضرورة عامة بالنسبة إلى جميع الدول.[25] ونتوقع أن يكون التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ذا أهمية متدنية؛ لأن هذا التصويت يعتبر عملاً رمزياً. ولعل القرار بمنح ما يسمى الحصانة بموجب المادة (98) من ميثاق المحكمة الجنائية الدولية إلى المواطنين الأمريكيين هو خيار أكثر جوهرية من خيارات السياسة الخارجية، ولكنه أيضاً شديد التمييز وربما غامض بالنسبة إلى التفكير الشعبي. إن اختيار ما إذا كان سيتم إرسال قوات لمساندة الولايات المتحدة الأمريكية في عمل عسكري فاقد للتأييد الشعبي على نطاق واسع، يعتبر أبرز قضية بالنسبة إلى الجماهير العامة، وهي بالتالي القضية التي ستكون أكثر خضوعاً للرأي العام.

كيف يمكننا تقييم مستوى الأهمية لهذه القضايا الثلاث على الصعيد الدولي؟ ينبغي أن تكون التغطية الإعلامية مقياساً مناسباً؛ ذلك لأن هناك وفرة من الأدلة على أن تواتر التغطية الإعلامية الإخبارية لقضية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهمية أو الأولوية التي تتمتع بها القضية لدى الجمهور.[26] يعرض الشكل (1) بيانات شهرية حول تغطية هذه القضايا الثلاث في وسائل الإعلام الدولية المطبوعة (خارج الولايات المتحدة) خلال الفترة من شهر مايو إلى شهر ديسمبر من عام 2003. ويتصل هذا بتوقعاتنا حول أهمية القضية وبروزها، حيث أدت حرب العراق إلى إنتاج عشرة أضعاف المقالات التي أنتجتها قضية المحكمة الجنائية الدولية شهرياً، وعادة أكثر من عشرين ضعفاً مما أنتجه موضوع التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسوف نبحث كلاً من هذه القضايا بشكل أكثر تحديداً في القسم التالي.

الشكل (1)

مدى بروز القضايا مقيساً بعدد المقالات (أ)



(أ) تمثل البيانات العدد الإجمالي للمقالات شهرياً، بناءً على بحث في قاعدة بيانات Factiva (http://global.factiva.com) في المصدر التالي:

"Major News and Business Publications" for Africa, Asia Pacific, Australia /New Zealand, Canada, Europe, Latin America, Middle East, and UK. The search terms were: "Iraq *SAME* (United States *OR* U.S. *OR* Bush) *AND* war" or "International Criminal Court *OR* ICC " or "(United Nations General Assembly *OR* UN General Assembly *OR* UNGA) *NOT* Iraq."

وتتطلب هذه الاستراتيجية للبحث أن يتم ذكر العراق في الفقرة نفسها التي ذُكرت فيها الولايات المتحدة، وتحصر مرات النجاح في ذلك بالأمثلة التي تستخدم فيها كلمة "حرب"، وبذلك تحدد متطلبات حصرية لقضيتنا البارزة المتوقعة، في الوقت الذي تتابع فيه أي مقالات يرد فيها ذكر المحكمة الجنائية الدولية، وأي مقالات غير متعلقة بالعراق تذكر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبذلك تحدد متطلبات حرة لقضايانا غير البارزة المتوقعة. وقد تم عقد الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2003، وقد صادف ذلك القفزة في التغطية الإعلامية.

البيانات والمتغيرات

إذا أردنا اختبار فرضياتنا فإننا نستخدم استطلاعات متعددة الجنسيات تـشمل ثمانيـاً وخمسين دولة، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل متغيراتنا المـستقلة الرئيـسة، ومعلوماتنا عن قرارات تلك الدول بخـصوص سياسـاتها الخارجيـة في أثنـاء عـام 2003 كمتغيرات تابعة. وعلى وجه التحديد فإن متغيرنا المـستقل (الـرأي العـام حـول الـسياسة الخارجية الأمريكية) هو الفرق بين الإجابة الإيجابية والسلبية المجمَّعـة (بنـسبة) عـن بنـد الاستطلاع التالي:[27]

-«بصفة عامة، هل ترى أن السياسة الخارجية الأمريكية لها تـأثير إيجـابي في (بلـدك)، أو تأثير سلبي، أم أن السياسة الخارجية الأمريكية ليس لها تأثير مطلقاً في (بلدك)؟»

لقد أُخذت البيانات من استطلاعات مسحية قامت بها مؤسسة جـالوب إنترناشـونال في الفترة من مايو 2002 إلى مايو 2003: استطلاع صوت الـشعب (Voice of the People) في سـبتمبر 2002، واسـتطلاع جـالوب إنترناشـونال للـرأي حـول العـراق عـام 2003، واستطلاع جالوب إنترناشونال للرأي في ما بعد حرب العـراق عـام 2003.[28] ولكـل دولـة نأخذ متوسط هذه الاستطلاعات.[29]

إننا نستخدم استطلاعات مؤسسة جالوب إنترناشونال لسببين اثنين. أولاً، تُعتبر من بين الاستطلاعات المتعددة الجنسيات الشاملة التي يتحقق فيها شرط "الترتيب الزمنـي"، مع الأخذ في الاعتبار التوقع النظري بأن الرأي يؤثر في هذه النتائج؛ وهـي أنهـم يقيـسون الرأي قبل نتائج السياسة الخارجية ذات الأهمية. ويشمل اختيار الـدول، رغـم أنـه لـيس عشوائياً، أكثر من رُبـع دول العـالم قاطبـة، حيـث توجـد بينهـا وبـين الولايـات المتحـدة الأمريكية مجموعة متنوعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والتاريخيـة.[30] ثانيـاً، وهـو الأهم، يعتبر السؤال الموجه مناسباً لاختبـار فرضـياتنا، فهـو يـسأل مبـاشرة عـن التـأثير (المتصور) للسياسة الأمريكية في بلد المشارِك في الاستطلاع، وبذلك فهو يقيس مـا نـنـوي أن نقيسه نظرياً؛ وهو التصورات العامة للجماهـير حـول الـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة، والتي لها صلة من الناحية السياسية بصناع القرار.

قد يكون ثمة مقياسان بديلان عن المتغير المستقل، غير أن أياً منهما لا يـرتبط ارتباطـاً وثيقاً بفرضياتنا. الأول، هو مقياس انجذاب الجمهور الخارجي للثقافة الأمريكية وقيمهـا ومؤسساتها وسلوكها في الماضي، وهي عُملات ناي الأربع للقـوة الناعمـة. وكـما ذكرنـا، فإننا نعتبر هذه بمنزلة عوامل أساسية دونـما صـلة مبـاشرة بقـرارات الـسياسة الخارجيـة، ويبدو منطقياً – من منظور صناع القرار في السياسة الخارجيـة – افـتراض أن معرفـة مـاذا يفكر عامة الجمهور حول السياسة الأمريكية عنـدما يكـون الأمـر متعلقـاً بمـصالحهم أو مصالح بلادهم أو بكلا المصلحتين، أشد أهمية من معرفة مدى المواقف المفضلة عـبر هـذه العملات الأربع أو حتى مدى أفضلية ذلك بصورة عامـة بالنـسبة إلى الولايـات المتحـدة الأمريكية.[31]

ثمة مقياس آخر، وهو سـؤال ذو ارتبـاط وثيـق بقـضية محـددة تتعلـق بالـسياسات، كسؤال مثلاً حول إرسال (أو عدم إرسال) قوات إلى العراق. لكـن كـما ناقـشنا في القـسم السابق، تعني القوة الناعمة ضمناً وجود تأثيرات عامة عبر المناطق التـي تتعلـق بالقـضية. ولذلك فإن التعريفات العملياتية الشديدة التحديد لا تعتبر ملائمة لدراسة عمليات القوة الناعمة. أضف إلى ذلك أنه حتى إن وجدت ثلاثة أسئلة استطلاعية مختلفة محـددة بقـضايا معينة،[32] فسيكون من الصعب اختبار فرضياتنا دون استخدام المتغير التابع **نفسه**. منهجياً، تشبه دراستنا تصميم متغيرات تابعة غير متكافئة في بحث تجريبي.[33] ويمكننا – من خـلال استخدام المتغير نفسه للتنبؤ نوعاً ما بمتغيرات تابعة مختلفة – أن نكـون أكثـر ثقـة بـصحة نتائجنا (داخلياً).

إن المتغيرات الثلاثة التابعة المرتبطة بالسياسة في دراسـتنا تختلـف مـن حيـث درجـة بروزها بالنسبة إلى الجماهير العامة غير الأمريكية. وكما سبق أن أكدنا، فقد تم إعـلان هـذه القرارات الثلاثة بشأن السياسات بعد التواريخ الميدانية للاستطلاعات التي تقيس متغيرنا السببي، وبذلك تكون السببية العكسية في شكل قرارات تؤثر في الـرأي في تحليلنـا بعيـدة الاحتمال. لكننا نقرّ بقضية تأثير النخبة في الرأي العام **قبل** إعلان القرار أو تنفيـذه شـعبياً. وإذا كان صناع القرار يعتزمون اتخاذ إجراء يكون مثـيراً للجـدل (مثـل إرسـال قـوات إلى العراق)، أو بارزاً بالنسبة إلى الجمهور، أو كلا الأمرين معـاً، فمـن المعقـول أن يـسعوا إلى

التأثير في الرأي العام قبل إعلان القرار.[34] إننا نجري اختبارات لقوة النتـائج robustness tests في ما يتعلق بهذا الخطر المحتمل المتمثل في انحياز المتغير المحذوف في قـسم النتـائج. وفي مناقشة قضايانا الثلاث (والمتغيرات التابعة المرتبطة بها) نعـرض أيـضاً بعـض الأدلـة النوعية، وبصورة رئيسة من مجموعات الدول المتشابهة، حيث تدعم توقعاتنا في مـا يتعلـق بالتأثير السببي للرأي العام في نتائج السياسة الخارجية.

يُعطى المتغير التابع (**القوات المرسلة إلى العراق عـام 2003**) القيمـة (1) إن أرسـلت دولة قوات إلى العراق في نهاية عام 2003، والقيمة (0) إن كان خلافاً لذلك.[35] وإن معظم الدول التي كانت قد أرسلت قوات إلى العراق حتى عام 2009 إنما فعلـت ذلـك في نهايـة عام 2003. [36] ولهذا السبب فإننا نركز على القرارات المتخذة في نهاية 2003. ويعتبر التركيز على هذه الفترة مفيداً أيضاً؛ لأن قرارات متخذة من قبل "دول تأخرت في المشاركة"، مثل اليابان، من شأنها أن تتأثر بعوامل سياسية تعتبر نتائج لوضع ما بعد الحـرب في العـراق.[37] أضف إلى ذلك أننا إن قمنا بتوسعة فترة بحثنا إلى ما بعد ديسمبر 2003 فسوف نحتـاج إلى صياغة نموذج لقرارات الدول **لسحب** القوات من العراق، الأمر الـذي بـدأ في الحـدوث عام 2004.[38]

من الواضح أن قرار ما إذا كان سيتم إرسال قوات إلى العراق كان يعتبر قـراراً مهـماً، إن لم يكن الأهم، بالنسبة إلى عدد كبير من الدول في أثناء فترة دراستنا. في عام 2002، أشار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش [الابن]، في خطابه في الكونجرس عن حالة الاتحاد، إلى العراق، علاوة على إيران وكوريا الشمالية، بوصفها "محور الشر"، وبـدأ الـضغط عـلى العراق لقبول عمليات تفتيش غير مقيدة على أسلحة الدمار الشامل، وبـدأ هـو وأعـضاء رفيعون آخرون في إدارته يدعون إلى تشكيل "تحالف للراغبين" للوقوف ضـد العـراق.[39] وقد نشطت النقاشات والحوارات حول السياسات في جميع أنحاء العالم، وركزت وسـائل الإعلام الإخبارية على القـضايا والمـشكلات في العـراق، وعـلى نوايـا الولايـات المتحـدة الأمريكية. عندما يتخذ واضعو السياسات الخارجية قرارات حـول قـضية بالغـة الأهميـة ومشهورة كهذه، فيفترض أن يعتبر الرأي العام مسألة مهمة جـديرة في الاعتبـار. ولـذلك فإننا نتوقع أن يكون لمتغيرنا المستقل تأثير إيجابي كبير ومهم في المتغير التابع الأول.[40]

تشير الأدلة من دراسات الحالة المنشورة في السابق إلى وجود تأييد أوّلي لتوقعاتنا حول التأثير السببي للرأي العام بشأن السياسة الخارجية الأمريكية على خيارات الدول في ما يتعلق بالحرب في العراق بقيادة أمريكية. لننظر – على سبيل المثال – في حالتي بلغاريا وتركيا؛ إذ كانت لدى قيادات البلدين حوافز استراتيجية قوية لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وعبّرتا علناً عن رأيهما. وكانت قيادة بلغاريا على وجه التحديد، تأمل أن يتم ترجمة المشاركة في حرب العراق إلى دعم أمريكي لقبولها ضمن حلف الناتو.[41] وكان القادة الأتراك يأملون في دور رئيس في تحديد نظام ما بعد الحرب في منطقتهم، لاسيما بشأن منع الأكراد العراقيين من الاتجاه نحو الاستقلال، وتعزيز الروابط التقليدية الوثيقة للمؤسسة العسكرية التركية القوية النفوذ مع حليفها الناتو. كما كانوا يتوقعون أيضاً دعماً مالياً بقيمة 26 مليار دولار وعدتهم بها الولايات المتحدة الأمريكية مقابل استخدام قاعدة جوية وتسهيلات أخرى. لكن على الرغم من هذا التشابه في ميل القادة إلى تقديم الدعم للولايات المتحدة الأمريكية، فقد سلكت هاتان الدولتان مسارين مختلفين: ففي الوقت الذي استطاعت بلغاريا المضي في تنفيذ قرارها بإرسال قوات إلى العراق، تم نقض قرار مجلس الوزراء التركي بالمشاركة في الحرب التي كانت تقودها الولايات المتحدة بتصويت برلماني تأثر بشدة بالرأي العام الشعبي.[42]

في بلغاريا كانت لدى 15٪ من البلغاريين آراء إيجابية في تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في بلدهم، و28٪ كانت لديهم آراء سلبية، وذلك حسب استطلاع صوت الشعب الذي أجرته مؤسسة جالوب في سبتمبر 2002. [43] وعلى الرغم من أنه كانت هناك احتجاجات في صوفيا ومدن أخرى، وانتقد قادة الحزب الاشتراكي المشاركة البلغارية علناً، فقد أعلن غالبية البلغاريين الحياد (أو عبّروا عن مواقف متوسطة)،[44] بدلاً من المعارضة القوية للمشاركة البلغارية، و«تم إسكات الاحتجاجات المناهضة للحرب نسبياً، ولم تخرج إلى الشوارع إلا أحياناً».[45] وفي فبراير 2003، أيّد البرلمان البلغاري المشاركة في حرب العراق بـ 165 صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع 48 نائباً من الحزب الاشتراكي عن التصويت.[46]

أما في تركيا، فعلى الرغم من أن نسبة الجماهير من ذوي الآراء الإيجابية كانت مشابهة (14٪)، فإن نسبة من الشعب أكبر كثيراً (66٪) أبدوا مواقف سلبية. واستجابة لطلبات

القادة الأتراك، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية رزمة مالية ضخمة، ووافقت على المشاركة التركية في شمال العراق، بما في ذلك إمكانية نشر أربعين ألف جندي من القوات التركية هناك. وعلى الرغم من مواقف القادة والاتفاقات الأولية بين تركيا والولايات المتحدة فإن البرلمانيين الأتراك «تلقوا [من عامة الشعب] يومياً مئات الرسائل النصية مفادها: "قولوا لا للحرب"».[47] وأخيراً، في الأول من مارس 2003، «فاجأت الجمعية الوطنية التركية الولايات المتحدة الأمريكية وكثيراً من دول العالم حينما رفضت المصادقة على قرار الحكومة التركية السماح للولايات المتحدة باستخدام تركيا قاعدةً لجبهتها الشمالية كجزء من التدخل الأمريكي في العراق».[48] أما المشرِّعون الأتراك المخولون دستورياً بالموافقة على أي وجود لقوات أجنبية «فقد اختاروا في نهاية المطاف الإصغاء إلى صوت الرأي العام، وليس لرأي القيادة الحكومية».[49]

إن مقارنة حالات كندا والمملكة المتحدة وأستراليا لها دلالاتها أيضاً؛ فهؤلاء الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة الأمريكية جميعاً أسهموا بقوات عسكرية في العملية التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان، وفكروا بجدية بإرسال قوات إلى العراق. وفي النهاية، قامت أستراليا والمملكة المتحدة بفعل ذلك، ولكن الرأي العام كان جزءاً "مهماً" في القرار الكندي بعدم إرسال قوات كندية إلى العراق.[50] كانت الآراء تجاه السياسة الخارجية الأمريكية أكثر إيجابية في بريطانيا وأستراليا قبل اتخاذهما قراراتهما؛ إذ كان 30٪ من البريطانيين و31٪ من الأستراليين يؤمنون بأن السياسة الخارجية الأمريكية كان لها تأثير إيجابي في بلادهم، في حين يؤمن 42٪ من البريطانيين و51٪ من الأستراليين بأنها كانت سلبية، وذلك حسب استطلاع رأي حول العراق قامت به مؤسسة جالوب الدولية في يناير 2003. كانت نقاط الاختلاف بين الإجابات الإيجابية والسلبية 12٪ للبريطانيين و20٪ للأستراليين. بالمقابل، كانت نسبة الإجابات الإيجابية للكنديين 22٪ فقط، بينما كانت نسبة الإجابات السلبية 53٪، وهو فرق في النقاط تبلغ نسبته31٪.

قبل أن يستبعد رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان Jean Chrétien علناً المشاركة في العراق، صرّح وزير دفاعه مرتين عبر شاشات التلفاز الوطني بأن القوات الكندية قد تشارك. وبالمقارنة بين كندا وأستراليا يؤكد أوكونر O'Connor وفوسيتيك Vucetic أن

«التأييد الوطني المحدود للحرب، وبصورة خاصة المستوى المنخفض لتأييد الحرب في مقاطعة كيبيك، كان حاسماً في قرار كريتيان ألا يرسل قوات كندية إلى العراق ... وقد رأت الحكومة الكندية بوضوح أن المعارضة للدخول في حرب بقيادة أمريكية كانت ضخمة، ولكن لم يكن من المتعذر تخطيها من الناحية السياسية. في كندا، من جهة أخرى، كانت العواطف الشعبية أكثر وضوحاً في معارضتها للحرب، وكان من المرجح أن يكون لها تأثير مباشر في القرار بعدم إرسال قوات إلى العراق».[51]

يحمل متغيرنا التابع الثاني (اتفاق الحصانة الثنائي الذي دخل حيز التطبيق عام 2003) القيمة (1) إن كان ما يسمى باتفاق المادة (98) من ميثاق المحكمة الجنائية الدولية قد أبرم بين دولة معينة والولايات المتحدة الأمريكية بحلول نهاية عام 2003، وإلا أعطي القيمة (0). تم توقيع ميثاق روما القاضي بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية من طرف 120 دولة في يوليو 1998، وأصبح نافذاً بعد المصادقة عليه من طرف 60 دولة في يوليو 2002.[52] لكن القانون يتضمن المادة 98 (بند 2) التي تنص على ما يلي: «لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تسليم يتطلب من الدولة الموجَّه إليها الطلب أن تتصرف على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقات دولية تقتضي موافقة الدولة المرسلة كشرط لتسليم شخص تابع لتلك الدولة إلى المحكمة، ما لم يكن بوسع المحكمة أن تحصل أولاً على تعاون الدولة المرسلة لإعطاء موافقتها على التسليم». وفي منتصف عام 2002 نفى الرئيس بوش علناً أي نية لدى الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبدأ – بناءً على المادة (98) – التفاوض على اتفاقات حصانة ثنائية مع دول أعضاء وغير أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، لكي لا يتم تسليم أي مواطنين أمريكيين إلى المحكمة من تلك الدول إلا بموافقة الولايات المتحدة. ولعل الضغط من الولايات المتحدة على تلك الدول كان شديداً، وانطوى على تهديدات وإغراءات.[53] وبدأت الاتفاقات بالدخول حيز التنفيذ في بداية عام 2003، وتم إبرام 95 اتفاقاً من هذا النوع حتى عام 2011.[54] ومن المهم ذكر أن أكثر من نصف هذه الدول (54 دولة) وضعت الاتفاقات موضع التطبيق في غضون فترة قصيرة من مايو إلى ديسمبر 2003.[55]

أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ريتشارد باوتشر، عام 2003 الأساس المنطقي الأمريكي للاتفاقات المتعلقة بالمادة (98) بقوله: «إن القوات العسكرية الأمريكية والموظفين والمواطنين الأمريكيين ينشطون حالياً في عمليات حفظ السلام والمهمات الإنسانية في أكثر من 100 دولة، وتسمح اتفاقات المادة (98) للولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة دولياً مع أصدقائنا وحلفائنا بتوفير الحماية الأساسية للمواطنين الأمريكيين من سلطة المحكمة الجنائية الدولية، لاسيما ضد التحقيقات والمحاكمات ذات الدوافع السياسية».[56]

وعلى الرغم من أن إبرام مثل هذا الاتفاق هو قرار يمكن أن يحمل أهمية لحكومة أخرى، فإننا نفترض أن الشعوب غير الأمريكية أقل إدراكاً لهذه القضية، وهي ببساطة لا تهتم بها كثيراً. يوضح بودوسزينسكي Boduszyn´ski وبالالوفسكا Balalovska ، من خلال دراسات لحالات حول القضية في كرواتيا ومقدونيا، أنه حتى عندما كان الجدل حول اتفاقات الحصانة الثنائية شديد التسييس، نتيجة الضغط الأمريكي للتوقيع على هذه الاتفاقات وضغوط الاتحاد الأوروبي بهدف عدم التوقيع، كان الرأي العام في أفضل الأحوال مجرد عامل واحد من ضمن عوامل عدة برزت في قرار الدولة.[57] وعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى أهمية وجود تهديد أمريكي بقطع المساعدات العسكرية، فقد ظهر أن قرار مقدونيا بتوقيع اتفاق حصانة ثنائي كان متأثراً بأن «الولايات المتحدة تتمتع بدعم قوي بشكل خاص في أوساط ذوي الأصول العرقية الألبانية الذين يتمتعون بنفوذ كبير في الحكومة الحالية [2003]».[58] ويشير بودوسزينسكي وبالالوفسكا إلى أن قرار كرواتيا عدم التوقيع تم اتخاذه نظراً لإيلاء بعض الاعتبار للرأي العام: «على الرغم من أن منظمة حلف الناتو (والأموال لأجل الإصلاحات العسكرية اللازمة للانضمام إلى المنظمة) ظلت هدفاً مهماً للسياسة الخارجية الكرواتية، فإن الاتحاد الأوروبي هو أكثر شعبية في كرواتيا. وقد دل بحث في الرأي العام [أكتوبر 2003] على أن 78٪ من الشعب الكرواتي يؤيد العضوية في الاتحاد الأوروبي، بينما يؤيد 58٪ فقط الانضمام إلى الناتو ... [و] قد كان الاستياء من الولايات المتحدة الأمريكية في تزايد في الرأي العام الكرواتي لأسباب لا تحصى».[59]

تتضمن دراسات الحالة المختصرة الأربع لكيلي Kelley أدلة مماثلة، ففي كوستاريكا وحدها، حيث تم ترشيح قاض محلي لرئاسة المحكمة الجنائية الدولية، توجد أدلة على المعارضة الداخلية القوية في أوساط عامة الجمهور لعقد اتفاق حصانة ثنائي.[60] وقد صرّح دبلوماسي كوستاريكي سابق بقوله: «إن انتخاب [القاضي] أدى إلى بروز فرحة شعبية ومديح للدعم الكوستاريكي لحقوق الإنسان.... وبالنظر إلى أن الجمهور يؤيد بشدة المحكمة الجنائية الدولية فإن الرئيس لم يتمكن من إحداث هياج شعبي آخر».[61] ولكن ثمة قدر أقل من الأدلة على كون الرأي العام عاملاً مهماً في قرارات اتفاقات الحصانة الثنائية في أستراليا أو بوتسوانا أو إستونيا. ففي بوتسوانا يلاحظ كيلي وجود «ردة فعل داخلية» في أوساط وسائل الإعلام الإخبارية وأحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية، وتوقُّع حدوث ذلك لم يردع الحكومة عن توقيع اتفاق حصانة ثنائي، كما لم يسبب تغيير توجه سياسة الحكومة إزاء هذه القضية بعد توقيع الاتفاق. وفي أستراليا هاجم سياسيو المعارضة والمنظمات غير الحكومية توقيع اتفاق حصانة ثنائي، ولكن الحكومة ظهرت أكثر تأثراً بالحجج القانونية من تأثرها بالوعي الشعبي في رفضها النهائي للتوقيع.[62] وبصورة عامة، فإننا نرى أن من غير المحتمل أن يشكل الرأي العام أهمية كبرى أو يستتبع تكاليف (أو فوائد) سياسية محتملة وخطيرة للقادة، وبالتالي فإننا نتوقع أن يكون للرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية تأثير محدود نسبياً، إن وجد، في القرارات المتعلقة بالمادة (98).

يمثل المتغير الأخير (تصويت أعضاء الأمم المتحدة مع الولايات المتحدة عام 2003) نسبة قرارات الأمم المتحدة "المهمة" عام 2003 التي يتطابق فيها تصويت دولة معينة مع تصويت الولايات المتحدة الأمريكية.[63] قانونياً، يتعين على وزارة الخارجية الأمريكية تتبع سلوك التصويت لأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات والمسائل التي تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، والتي تتعلق "بالأهداف الاستراتيجية" الرسمية لوزارة الخارجية. وفي كل عام تُصدر وزارة الخارجية تقريراً إلى الكونجرس الأمريكي تحدد فيه "عمليات التصويت المهمة"، وكيفية تصويت الولايات المتحدة وبقية أعضاء الجمعية العامة إزاء هذه القضايا. وفي دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين تمّت خمس عشرة عملية تصويت من هذا القبيل، وقد شملت قرارات حول الحظر الأمريكي ضد كوبا، وحقوق الفلسطينيين، والأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، واللاجئين

الفلسطينيين، والممارسات الإسرائيلية تجاه حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وبناء الثقة في جنوب آسيا، وسجل الأسلحة التقليدية لدى الأمم المتحدة، واستنساخ البشر، وحقوق الأطفال، وتشجيع الديمقراطية، والعولمة وحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان في تركمانستان، وحقوق الإنسان في إيران، وإصلاحات الجمعية العامة للأمم المتحدة.[64]

إننا نتوقع أن يكون تأثير الرأي العام في قرارات التصويت في الأمم المتحدة صغيراً، إن لم يكن معدوماً، وذلك ربما بدرجة أكبر مما هو في حالة الاتفاقات المتصلة بالمادة (98). وإذا عرفنا أن هذه القضايا "مهمة" للولايات المتحدة، فلعل صناع السياسات في دول أخرى ينظرون فيما إذا كانت قراراتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة تنسجم مع الشعور العام للمواطنين تجاه السياسة الخارجية الأمريكية. لكن من غير المرجح تقريباً أن تكون عمليات التصويت هذه، التي تعتبر رمزية عموماً، بارزة ومهمة لجماهير الشعب في معظم الدول. ومع ذلك فإننا نجد – في أقصى حدود البيانات – بعض الأدلة على وجود تأثير سببي ممكن. وقد أخذ الرأي العام الروسي حول السياسة الخارجية الأمريكية منعطفاً سلبياً قوياً في ردة فعله تجاه الانخراط الأمريكي في يوغسلافيا السابقة في تسعينيات القرن الماضي، أي قبل فترة كبيرة من الإطار الزمني لدراستنا، وهذا «أدى إلى ضغط داخلي هائل على الحكومة الروسية لاتخاذ مزيد من مواقف السياسة الخارجية المناهضة للأمريكيين».[65] في التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة، كما يذكر فويتن Voeten، «يعتبر اتجاه المرحلة المثالية لروسيا ثابتاً حتى عام 1994 عندما تسارع هذا الاتجاه مبتعداً بسرعة عن الولايات المتحدة الأمريكية».[66] وبالمقابل، فقد تعزز الرأي الألباني حول السياسة الخارجية الأمريكية بقوة بفعل الدور الأمريكي في يوغسلافيا السابقة، «لاسيما بعد حملة كوسوفا بقيادة أمريكية» دفاعاً عن الكوسوفيين من أصول عرقية ألبانية. وهكذا نجد أن «كل حكومة في ألبانيا عرّفت سياستها نحو الولايات المتحدة بناءً على مصلحتها الوطنية والشعور الإيجابي الواسع الانتشار لدى الشعب الألباني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية».[67] وتعتبر ألبانيا الدولة ذات الأغلبية المسلمة المعروفة إلى حد بعيد بثباتها الشديد في سجل تصويتها في الجمعية العامة عام 2003 إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.[68]

الجدول (1)

المشاهدات، تحت الحد المتوسط للمتغيرات السببية [أ]

الدولة	الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية	القوات المرسلة إلى العراق عام 2003	اتفاق الحصانة الثنائي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2003	التصويت مع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عام 2003
فرنسا	0.560-	0	0	0.667
فيتنام	0.560-	0	0	0.000
تركيا	0.524-	0	0	0.333
الأرجنتين	0.505-	0	0	0.417
سويسرا	0.458-	0	0	0.583
روسيا	0.437-	0	0	0.417
يوغسلافيا	0.430-	0	0	0.667
الإكوادور	0.420-	0	0	0.500
هولندا	0.401-	1	0	0.667
الأورجواي	0.390-	0	0	0.417
إسبانيا	0.371-	1	0	0.667
اليونان	0.370-	0	0	0.667
كوريا الجنوبية	0.363-	1	0	0.500
اليابان	0.355-	0	0	0.583
ألمانيا	0.346-	0	0	0.667
البوسنة والهرسك	0.307-	0	1	0.583
البرازيل	0.303-	0	0	0.417
باكستان	0.301-	0	1	0.167
النمسا	0.300-	0	0	0.667
كندا	0.289-	0	0	0.583
ماليزيا	0.288-	0	0	0.167
بوليفيا	0.287-	0	0	0.500
فنلندا	0.282-	0	0	0.667
مقدونيا	0.268-	1	1	0.727
النرويج	0.257-	1	0	0.667

اللوكسمبورج	-0.239	0	0	0.667
السويد	-0.238	0	0	0.667
إندونيسيا	-0.223	0	0	0.250
نيوزيلندا	-0.220	1		0.583
المتوسط	**-0.355**	**0.207**	**0.103**	**0.519**
الانحراف القياسي	**0.099**	**0.412**	**0.310**	**0.186**

(أ) بالنسبة إلى متغيرنا السببي (الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية) نستخدم النسب المتوسطة (الإيجابية والسلبية) لبند المسح الاستطلاعي: «بصورة عامة، هل تعتقد أن للسياسة الخارجية الأمريكية تأثيراً إيجابياً (في بلدك)، أم تأثيراً سلبياً، أم أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تأثير لها (في بلدك)؟»، في الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة جالوب إنترناشونال في الفترة من يونيو 2002 إلى مايو 2003.

يتضمن الجدولان (1) و(2) قائمة بالثماني والخمسين دولة في بياناتنا، وقيم متغيراتنا المستقلة والتابعة. يتضمن الجدول (1) التسع والعشرين دولة ذات القيم دون المتوسطة بالنسبة إلى **الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية**، بينما يتضمن الجدول (2) التسع والعشرين دولة التي تعتبر فوق المتوسط. ويعتبر المتوسط **للرأي حول السياسة الخارجية الأمريكية** هو: (0.36) للتسع والعشرين دولة الدنيا، و(0.07) للتسع والعشرين العليا. وإجمالاً، كان الرأي العام العالمي حول السياسة الخارجية الأمريكية، اعتباراً من منتصف عام 2002 وحتى منتصف عام 2003، أكثر سلبية مما هو إيجابي.

إن مقارنة بسيطة لمتغيراتنا المستقلة بين المجموعتين تدل على مصداقية فرضياتنا. أولاً، بين الدول التسع والعشرين الدنيا، 21٪ منها فحسب أرسلت قوات إلى العراق عام 2003، ولكن هذا يصعد بحدة إلى 55٪ بين الدول التسع والعشرين العليا. ثانياً، من أصل الدول التسع والعشرين الدنيا هناك نسبة 10٪ كانت لديها اتفاقات حصانة ثنائية مع الولايات المتحدة نافذة المفعول بحلول نهاية عام 2003، بينما تتضاعف هذه النسبة ثلاث مرات وتصل إلى 31٪ بين الدول التسع والعشرين العليا التي يوجد لديها رأي أكثر تفضيلاً للسياسة الخارجية الأمريكية. وأخيراً، فإن النسبة المئوية للتصويتات في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنسجمة مع تصويت الولايات المتحدة الأمريكية تكاد تكون هي نفسها بين هاتين المجموعتين: 52٪ للدول التسع والعشرين الدنيا، و51٪ للدول التسع

والعشرين العليا. وباختصار، فإن هذين الجدولين يشيران إلى أن تأثير الـرأي العـام حـول السياسة الخارجية الأمريكية من المرجح أن يكون أكبر إن كانت القـضية موضـع البحـث مهمة وملائمة للجماهير الشعبية.

الجدول (2)

المشاهدات، فوق الحد المتوسط للمتغيرات السببية[أ]

الدولة	الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية	القوات المرسلة إلى العراق عام 2003	اتفاق الحصانة الثنائي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2003	التصويت مع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عام 2003
الهند	0.193-	0	1	0.250
أستراليا	0.160-	1	0	0.833
الدنمارك	0.158-	1	0	0.667
إيطاليا	0.151-	1	0	0.667
الكاميرون	0.147-	0	1	0.250
المملكة المتحدة	0.137-	1	0	0.667
بلغاريا	0.116-	1	0	0.667
جواتيمالا	0.069-	0	0	0.417
أوغندا	0.015-	0	1	0.167
جنوب إفريقيا	0.012-	0	0	0.167
البرتغال	0.006-	1	0	0.667
لتوانيا	0.000	1	0	0.667
كينيا	0.005	0	0	0.167
أيسلندا	0.018	1	0	0.667
أيرلندا	0.031	0	0	0.667
إستونيا	0.035	1	0	0.667
بولندا	0.049	1	0	0.667
لاتفيا	0.070	1	0	0.667
نيجيريا	0.091	0	1	0.250
كرواتيا	0.118	0	0	0.667
كولومبيا	0.167	0	1	0.417

رومانيا	0.171	1	0	0.667
كوستاريكا	0.172	0	0	0.500
جورجيا	0.172	1	1	0.500
بنما	0.204	0	1	0.417
البيرو	0.249	0	0	0.500
الفلبين	0.370	1	1	0.250
جمهورية الدومينيك	0.387	1	0	0.500
ألبانيا	0.785	1	1	0.667
المتوسط	**0.066**	**0.552**	**0.310**	**0.514**
الانحراف القياسي	**0.207**	**0.506**	**0.471**	**0.198**

(أ) بالنسبة إلى متغيرنا السببي (الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية) نستخدم النسب المتوسطة (الإيجابية والسلبية) لبند المسح الاستطلاعي: «بصورة عامة، هل تعتقد أن للسياسة الخارجية الأمريكية تأثيراً إيجابياً (في بلدك)، أم تأثيراً سلبياً، أم أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تأثير لها (في بلدك)؟»، في الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة جالوب إنترناشونال في الفترة من يونيو 2002 إلى مايو 2003.

لكن نظرة أدق إلى هذين الجدولين توحي ببعض الفروق المنهجية بين الدول في هاتين المجموعتين. فعلى سبيل المثال، يتجه العديد من الدول الأوروبية و/ أو المتقدمة إلى أن يكون لديها قيم أقل لمتغيرنا المستقل؛ وهي أيضاً أقل احتمالاً أن يكون لديها اتفاق حصانة ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، علماً أن هناك احتمالاً أكبر أن يكون لديها قوات في العراق في نهاية عام 2003. ولإتاحة الفرصة لنا لتقدير أثر الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية، نورد مجموعة من المتغيرات الضابطة التي يمكن أن تكون لها علاقة بمتغيراتنا المستقلة والتابعة.[69]

ندرج هنا متغيرين من المتوقع أن يكون لهما صلات قوية مع متغيرين مستقلين (القوات في العراق، واتفاقات الحصانة الثنائية)، وعلاقة محتملة مع المتغير الآخر (التصويت في الأمم المتحدة). وتعتبر **القوات في أفغانستان** متغيراً صُورياً (متغير دمية) يقيس ما إذا كان لدولة، أو لم يكن لها، قوات في أفغانستان عام 2002.[70] ويعتبر عضو المحكمة الجنائية الدولية متغيراً صورياً يدل على ما إذا كانت، أو لم تكن، دولة عضواً في المحكمة الجنائية الدولية في نهاية عام 2002.[71]

من المحتمل أن تكون الدول التي لها قوات في أفغانستان (هناك تسع عشرة دولة في بياناتنا) إما حليفة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية أو أنها تملك قدرة عسكرية كافية لإرسال قوات إلى الخارج، أو الأمرين معاً. وهكذا نجد أنها، بالمقارنة مع دول أخرى، من الأرجح أيضاً أنها أرسلت قوات إلى العراق بحلول نهاية عام 2003. ولهذا المتغير صلة واضحة؛ لأنه من المتوقع أن يؤثر في متغيرنا المستقل؛ وهو التصورات حول السياسة الخارجية الأمريكية لدى الجماهير غير الأمريكية في أواخر عام 2002 أو أوائل عام 2003 (قبل بدء الحرب في العراق).[72]

لعل عدم العضوية في المحكمة الجنائية الدولية (هناك ست عشرة حالة في بياناتنا) يدل على معارضة دولة من الدول لهذه المحكمة؛ نظراً لأسباب تتعلق بالسياسات الداخلية أو الخارجية، والمفترض أن هذا يقلل كثيراً من تكاليف توقيع اتفاق حصانة ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية (لاحظ أن بإمكان غير الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية أيضاً أن يوقعوا مثل هذه الاتفاقات)، وبالتالي فإن الضبط يعد عاملاً مهماً، تجنباً لتقدير متحيز عن تأثير الرأي العام.

إننا ندرج أيضاً خمسة متغيرات تقيس الأمن المرتبط بالقوة الصلبة والعوامل الاقتصادية. وهذه تتصل بمدى الاحتمالية، في إطار ناي، "للتهديدات والإغراءات" التي تؤثر في الرأي والقرارات. **فملف التحالف** Alliance portfolio يقيس المعالم المشتركة في "ملفات" التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل دولة من الدول حتى عام 2002. وقد طوره سيجنورينو Signorino وريتر Ritter، وتم استخدامه على نطاق واسع في الدراسات الكمية للعلاقات الدولية كمقياس للمصالح الأمنية المشتركة.[73] ثمة مؤشر تحالفي آخر، **حلف شمال الأطلسي (الناتو)**، وهو متغير صوري لأعضاء من المنظمة حتى عام 2002. أما المعونات الاقتصادية الأمريكية والمساعدات العسكرية الأمريكية فهي تقيس مقدار العون الاقتصادي والعسكري الأمريكي لكل دولة عام 2002.[74] وتعتبر التجارة مع الولايات المتحدة السجل الطبيعي لمجمل حجم التجارة (التصدير والاستيراد) مع الولايات المتحدة مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة (في عام 2002).[75]

تعتبر بقية المتغيرات بمنزلة تصويت بالوكالة على وجود العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية (أو عدم وجود مثل هذه العلاقات) مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر **الناتج المحلي الإجمالي للفرد** السجل الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للفرد عام 2002.[76] كما تعتبر **نقاط الديمقراطية** مجموع مؤشرين (الحقوق السياسية والحريات المدنية، لعام 2002) وتصدر سنوياً عن مؤسسة "فريدم هاوس" Freedom House.[77] أما **عدد السكان المسلمين** فهي نسبة المسلمين من إجمالي السكان قبل عام 2002.[78] **وأوروبا** هي المتغير الصوري لدول غرب أوروبا التي تشمل ما يسمى دول أوروبا الخمس عشرة (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قبل انضمام عشر دول مرشحة في مايو 2004) والنرويج وسويسرا.

وختاماً، لكي نتصدى للانتقادات المحتملة، نؤكد على نقطة منهجية أساسية. ما دمنا لا نتوقع، نظرياً، أن تكون لمتغيرات معينة آثار مباشرة في قرارات السياسات من قبل دول غير الولايات المتحدة الأمريكية، فليس ثمة داعٍ لإدراجها في تحليلنا، وهذه المتغيرات تشمل مجموعة من متغيرات القوة الناعمة؛ مثل مساعي الدبلوماسية العامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وتصدير الثقافة الأمريكية إلى دول أجنبية، والزيارات التي يقوم بها نجوم الرياضة والموسيقا الأمريكيون. وينبغي ألا يقود حذف هذه المتغيرات إلى تقديرات سببية متحيزة؛ لأنه – كما يحدد إطارنا النظري – إن كان لها أي تأثير في متغيراتنا التابعة (أي قرارات السياسات)، فينبغي أن يكون ذلك من خلال تغيير الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية، وهي متغيرنا التابع.[79]

النتائج

إننا نقدر مجموعَين من الانحدارات لكل متغير تابع؛ أحدهما من دون عوامل مرافقة، والثاني معها. وبما أن المتغيرين التابعين الأوَّلين (القوات المرسلة إلى العراق عام 2003، واتفاق الحصانة الثنائي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2003) يعتبر كل منهما ثنائي التفرع، فإننا نقدر المُعامِلات بناءً على انحدارات الوحدة الاحتمالية. ويتم تقدير التأثيرات في المتغير

التابع الثالث (التصويت لصالح الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عـام 2003) بواسـطة انحدارات المربعات الصغرى العادية.

تم عرض نتائج تحليلنا للانحـدارات في الجـدول (3). إذا لم تكـن ثمـة متغـيرات ضابطة فإن تأثير **الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية** يكـون إيجابيـاً ومهـماً عـلى المتغيرين التابعين الأوَّلين، ولكنه يكون سلبياً وغير ذي أهمية على المتغير التابع الثالث. ومن غير المستغرب أن هذا ينسجم مع النماذج المذكورة في الجـدولين (1) و(2). لكـن التقديرات بالمتغيرات الضابطة الأحد عشر تشير إلى أن مشاعر الجماهـير الـشعبية غـير الأمريكية تجاه السياسة الخارجية الأمريكية لها آثار إيجابية بشكل ملحوظ في المتغـيرات التابعة الثلاثة جميعاً. وهذا أمر متوقع إن أخذنا في الاعتبار إطارنا التحليلي، ولكنه مـع ذلك لافت بالنظر إلى أن مجموعة منوعة من المتغيرات التي تُستخدم لقياس العلاقـات الأمنية والاقتصادية والثقافية والتاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية هـي خاضـعة للضبط، وهذا دليل قـوي يـدعم فرضيــتنا الأولى بـأن الـرأي العـام غـير الأمريكـي يكتسب أهمية بالفعل بالنسبة إلى نتائج الـسيــاسة الخارجيـة في مـا يتعلـق بالولايـات المتحدة الأمريكية.

لكننا – لكي نتفحص صـحة فرضـيتنا الثانيـة – نحتـاج إلى مقارنـة حجـم الآثـار عـبر مجموعات النماذج الثلاثة. ولا يسمح لنا الجدول (3) بفعل ذلك بسهولة؛ لأننا نستخدم طرقـاً مختلفة للتقدير (الوحدة الاحتمالية، والمربعات الصغرى العادية)، وكذلك لأن تفسير مُعاملات الوحدة الاحتمالية ليس صريحاً. ولكي نفسـر الآثار الكبرى ونختبر فرضيتنا الثانية فإننا نحاكي التأثير الهامشي لمتغيرنا المستقل في كل متغير تابع، عندما يتغير من انحراف قياسي تحت المتوسط إلى انحراف قياسي فوق المتوسط. وتبقى جميع المتغيرات الضابطة ثابتة عند معدلاتها المتوسطة. ونجد تمثيلاً بيانياً للنتائج في الشكل (2). كما قمنا أيضاً بمحاكاة درجة الغموض؛ حيث يـشير كل عمود رأسي إلى نسبة الـ 95٪ التي تمثـل فاصـل الثقـة للاحتماليـة التقديريـة (للمتغـيرين التابعين الأوَّلين)، والقيمة المتوقعة (للمتغير التابع الثالث).[80]

الجدول (3)

نتائج الانحدار[أ]

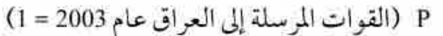
النموذج	1	2	3	4	5	6
المتغير التابع	القوات المرسلة إلى العراق عام 2003		اتفاق الحصانة الثنائي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2003		التصويت مع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عام 2003	
الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية	**1.90 [0.65]	**10.26 [3.19]	**2.04 [0.70]	*3.33 [1.46]	2.07 [9.06]	**15.78 [3.62]
القوات في أفغانستان		**4.83 [1.75]		0.57- [0.57]		*6.42 [2.71]
عضو في المحكمة الجنائية الدولية		3.14- [1.73]		1.58 [1.09]		2.00 [3.49]
ملف التحالف		*21.34 [10.09]		1.34- [2.28]		10.26 [14.01]
الناتو		*7.35 [3.40]				5.74- [4.02]
العون العسكري الأمريكي		*2.41 [1.02]		*0.29 [0.14]		0.55 [0.37]
العون الاقتصادي الأمريكي		0.25- [0.13]		0.04 [0.03]		**0.46 [0.12]
التجارة مع الولايات المتحدة		0.77 [0.60]		0.30 [0.37]		*4.77- [1.36]
الناتج المحلي الإجمالي للفرد		0.95- [0.79]		*1.78- [0.89]		**12.59 [2.12]
نقاط الديمقراطية		1.43- [0.66]		0.13 [0.19]		1.14- [0.83]
السكان المسلمون		4.31- [3.14]		1.58 [1.10]		2.51- [3082]
أوروبا		3.32- [1.43]				0.32 [3.47]
القيمة الثابتة	0.06- [0.20]	*27.44 [13.44]	**0.62- [0.21]	*13.60 [7.98]	**51.98 [2.69]	**81.67- [29.02]
إحصائية س^2 والد (Wald χ^2 statistic)	8.48	24.87	8.55	24.13		
مربع معامل الارتباط الزائف (Pseudo R2)	0.099	0.756	0.129	0.671		
إحصائية F					0.05	43.91
مربع معامل الارتباط (R2)					0.001	0.858
جذر متوسط مربع الخطأ (Root MSE)					19.218	**8.092

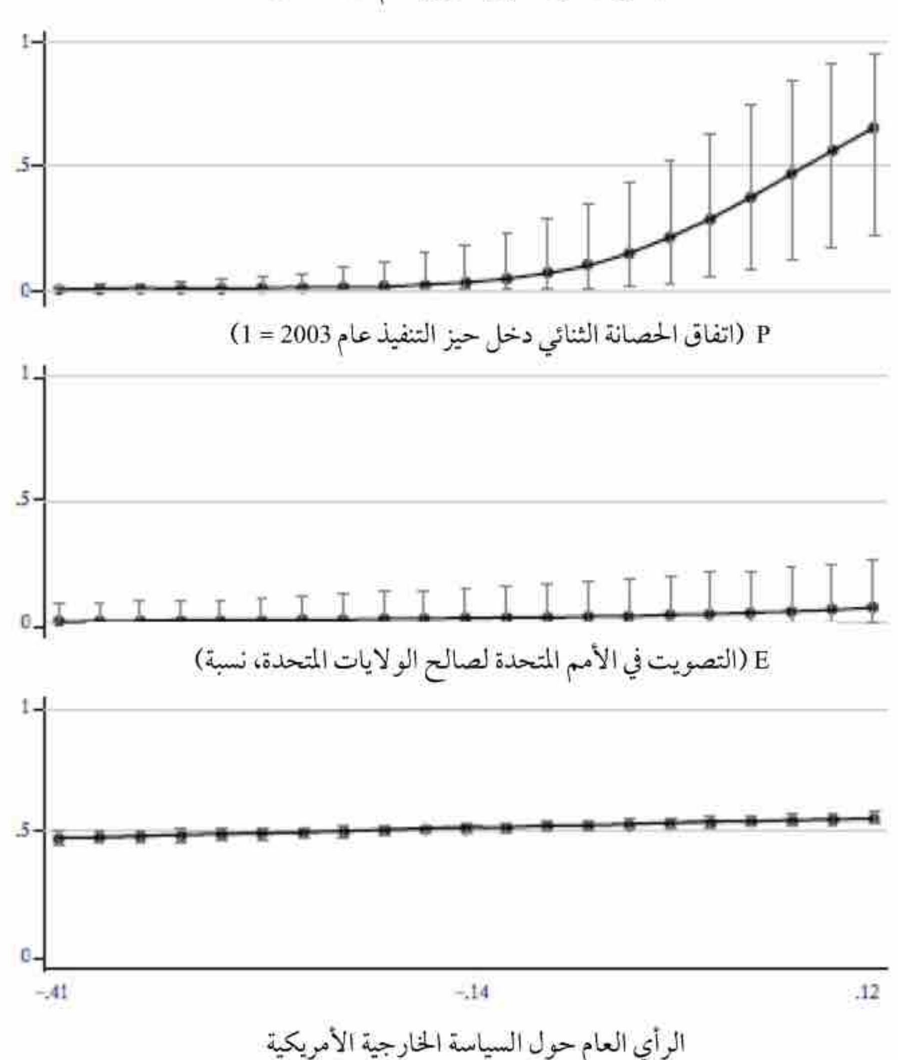
** القيمة الاحتمالية (p) < .010، * القيمة الاحتمالية (p) < .050

(أ) عدد المشاهدات 58. بالنسبة إلى متغيرنا السببي (الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية) نستخدم النسب المتوسطة (الإيجابية والسلبية) لبند المسح الاستطلاعي: «بصورة عامة، هل تعتقد أن للسياسة الخارجية الأمريكية تأثيراً إيجابياً (في بلدك)، أم تأثيراً سلبياً، أم أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تأثير لها (في بلدك)؟»، في الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة جالوب إنترناشونال في الفترة من يونيو 2002 إلى مايو 2003. تم تقدير النماذج من 1 إلى 4 بناءً على انحدار الوحدة الاحتمالية، أما النموذجان 5 و6 فهما مبنيان على انحدار المربعات الصغرى العادية. وقد تم حذف المتغيرين الصوريين، الناتو وأوروبا، في النموذج 4؛ لأن جميع الدول التي وضعت المادة (98) موضع التنفيذ ليست أعضاء في الناتو ولا دولاً أوروبية. يتم ضرب الأصوات في الأمم المتحدة لصالح الولايات المتحدة (نسبة في الجدولين 1 و2) بـ100 (وهي بالتالي نسبة مئوية في هذا الجدول) من أجل عرض أفضل للتقديرات. ووُضعت الأخطاء القياسية لقوة النتائج ضمن الأقواس.

الشكل (2)

الآثار الهامشية [أ]





(أ) توضح كل لوحة مدى تغير كل متغير تابع إن كان المتغير السببي (الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية) قد تغير من انحراف قياسي -1 عن المتوسط إلى انحراف قياسي +1 عن المتوسط، بينما تبقى جميع المتغيرات الأخرى ثابتة عند متوسطاتها. وبالنسبة إلى متغيرنا السببي (الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية) فإننا نستخدم النسب العادية (الإيجابي والسلبي) لكل بند: «بصورة عامة، هل تعتقد أن للسياسة الخارجية الأمريكية تأثيراً إيجابياً (في بلدك)، أم تأثيراً سلبياً، أم أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تأثير لها (في بلدك)؟»، في الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة جالوب إنترناشونال في الفترة من يونيو 2002 إلى مايو 2003. ويشير كل عمود رأسي إلى نسبة الـ 95٪ التي تمثل فاصل الثقة للاحتمالية التقديرية (P) والقيمة المتوقعة (E).

يدل الشكل (2) بوضوح على صحة فرضيتنا الثانية بأن آثار الرأي العام في السياسة الخارجية تعتمد على أهمية القضية للجماهير. فاحتمالية إرسال قوات إلى العراق تزداد على

نحو لافت من 0.2٪ إلى 64.1٪ عندما يتغير **الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية** بمقدار انحراف قياسي عن المتوسط يراوح من ناقص واحد إلى زائد واحد. وعلى الرغم من أن التأثيرات في المتغيرين الآخرين تعد إيجابية وكبيرة، فإن محاكاة ما بعد التقدير تشير إلى أنها صغيرة. وتزداد احتمالية دخول اتفاق حصانة ثنائي حيز التنفيذ عام 2003 من 0.8٪ إلى 5.6٪، بينما تزداد نسبة قرارات التصويت لصالح الولايات المتحدة في الأمم المتحدة من 47.5٪ إلى 55.8٪.

اختبارات قوة النتائج

إننا نبرهن، من خلال أربعة تحليلات إضافية، على أن هذه النتائج قوية وصحيحة بناءً على ثلاثة مصادر للانحياز: انحياز العينات، وانحياز الاختيار، وانحياز المتغير المحذوف.[81]

أولاً، نتناول قضية انحياز العينات، حيث نضيف متغيراً صورياً للدول التي لا تستخدم عينات وطنية. بما أن الدول التي تستخدم عينات وطنية من شأنها أن تكون دولاً نامية، وبما أننا نقوم بالضبط لأجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإننا نتوقع أن إضافة هذا الضبط لن تُحدث تغييراً كبيراً في تقديرات المعاملات، وتعتبر نتائج هذا الاختبار للقوة موافقة لتوقعاتنا. فتأثير الرأي العام حول الولايات المتحدة بشأن ما إذا بعثت إحدى الدول قوات إلى العراق عام 2003 يعتبر إيجابياً دائماً ومهماً من الناحية الإحصائية. كما تعتبر التأثيرات الهامشية كبيرة إلى حد بعيد، والتأثيرات في المتغيرين الآخرين تكون إيجابية دائماً ومهمة من الناحية الإحصائية في معظم النماذج، لكنْ كما هو الأمر في نماذجنا الرئيسة تعتبر أحجام التأثيرات صغيرة.

ثانياً، لإظهار أن نتائجنا لا تعتمد على مجموعة الدول المحددة التي شملتها استطلاعات مؤسسة جالوب، فقد قدرنا نماذجنا باستخدام مجموعة بيانات موسعة وطريقة إسناد متعددة.[82] ويعتبر تطبيق هذه الطريقة مناسباً في دراستنا؛ لأنها ما هي إلا متغيرنا المستقل الرئيس الذي يتصف بتغطية عبر وطنية مقيدة؛ إذ إن جميع المتغيرات التابعة الثلاثة، وأحد عشر متغيراً ضابطاً ليس لها قيم مفقودة في معظم دول العالم. ويبيّن

التحليل، باستخدام 189 دولة التي لدينا بيانات عنها للمتغيرات الثلاثة جميعاً، أن تأثير الرأي العام يبقى إيجابياً وكبيراً في جميع النماذج الثلاثة ذات المتغيرات الضابطة.[83]

تعالج المجموعة الثالثة من اختبارات القوة القلق الذي أشير إليه من قبل، من أن صانعي السياسات قد يسعون إلى التلاعب بالرأي العام قبل إعلان قرار مهم يتعلق بالسياسات أو إنفاذه.[84] وبالنظر إلى أن النية غير المعلنة لإرسال قوات إلى العراق، وتوقيع اتفاق حصانة ثنائي، و/ أو التصويت مع الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعد أمراً غير منظور (على الأقل، من الصعب قياسها مع إثبات صحتها)، فإن معالجة هذه القضية المنهجية المتمثلة في احتمالية وجود انحياز متغير محذوف تمثل تحدياً، وبالتالي فإننا نتناول هذه القضية بإجراء اختبارين إضافيين للقوة.

في أحد الاختبارين، نسقط البيانات الخاصة بآخر الاستطلاعات الثلاثة المستخدمة في تحليلنا.[85] وتحديداً، نعيد إجراء تحليلاتنا بالاقتصار على استخدام **استطلاع صوت الشعب 2002** (يونيو - سبتمبر 2002)، **واستطلاع الرأي الخاص حول العراق 2003** (يناير 2003)، وهذان لا يسبقان في تاريخهما المرحلة التي بدأت فيها الولايات المتحدة علناً مطالبة الدول بإرسال قوات لأجل الاحتلال (من مايو 2003، عندما تم العدد الأكبر من عمليات إرسال القوات) فحسب، بل أيضاً الغزو الأوّلي في مارس 2003 (الذي شمل قوات من ثلاثة شركاء للولايات المتحدة: المملكة المتحدة وأستراليا وبولندا). كما أنهما يسبقان أيضاً خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في مجلس الأمن في فبراير 2003 الذي عرض فيه المعلومات الاستخباراتية عن برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي. عند تلك المرحلة، نعتقد أنه كان لايزال هناك غموض كبير حول ما يمكن أن يكون عليه الإطار الزمني إن كانت ثمة حرب ستندلع، وأي دول ستشارك فيها أو تعارضها. ولذلك فإننا نؤمن بأن الاستطلاعات التي أجريت منذ يونيو 2002 ولغاية يناير 2003 تقيس متغيرنا السببي (المتغير المستقل) قبل وقت لا بأس به من متغيرنا الناتج (المتغير التابع)، حتى بالنسبة إلى تلك الدول التي شاركت في الغزو الأصلي.

تدل النتائج على أن آثار الرأي العام - حول **السياسة الخارجية الأمريكية** في ما يتعلق **بالقوات المرسلة إلى العراق عام 2003، والتصويت في الأمم المتحدة مع الولايات**

المتحدة الأمريكية عام 2003 – إيجابية وكبيرة تصل إلى نسبة 1٪، حتى بعد ضبط المتغيرات الأخرى. وتعتبر الآثار الهامشية أصغر، ولكن هذا أمر متوقع؛ فكلما كانت الفجوة أطول بين الوقت الذي تم فيه قياس الرأي العام والوقت الذي تم فيه اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، كانت القوة المتوقعة للربط بينهما أصغر. فالتأثير في **اتفاق الحصانة الثنائي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2003** إيجابي، ولكنه ليس كبيراً. وهذا ليس بالنتيجة المفاجئة ما دمنا نؤكد أن آثار الرأي العام ينبغي أن تكون صغيرة بالنسبة إلى القضايا الأقل بروزاً (الفرضية 2).

يتمثل اختبار القوة الأخير للتعامل مع المشكلات المحتملة المتمثلة في انحياز المتغير المحذوف في استخدام متغيرات مؤثرة لها ارتباط قوي بالمتغير السببي (الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية)، ولكن آثارها في المتغير التابع لا تحدث إلا من خلال المتغير السببي.[86] ومما هو منسجم مع مناقشتنا النظرية، نختار مقياسين يتميزان بأفضلية عامة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية («هل لديك رأي إيجابي أم سلبي حول الولايات المتحدة الأمريكية؟»، و«هل لديك رأي إيجابي أم سلبي حول الشعب الأمريكي؟») في دراسة متعددة الجنسيات أجراها مركز بيو للبحوث قبل بدء الحرب في العراق (استطلاع للرأي العام في 44 دولة صيف 2002). إننا نتوقع أن يكون لهذه الأدوات (وتحديداً نسبة أصحاب الإجابات الذين قالوا "إيجابي" ناقصاً منه نسبة أصحاب الإجابات الذين قالوا "سلبي") صلات قوية بمتغيرنا السببي. ولكن من الصعب أن نتصور أن مواقف الجماهير الأجنبية الإيجابية أو السلبية تجاه الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ذات تأثير **مباشر** في قرارات السياسة الخارجية المهمة في بلدهم، بل المفترض أن مثل هذه المواقف العامة تؤثر في قرارات السياسة الخارجية من خلال تأثيرها في آراء الجماهير الشعبية حول السياسة الخارجية.

تبين نتائج انحدارات المتغير المساعد instrumental variable regressions أن التأثير في **القوات المرسلة إلى العراق عام 2003** لايزال إيجابياً وكبيراً يصل إلى نسبة 5٪.[87] أما التأثيرات في القضيتين الأخريين الأقل بروزاً فهي ليست كبيرة. وتظل هذه النتائج منسجمة مع الفرضية (2). وبما أن عدد المشاهدات المستخدمة في اختبار القوة هذا يعتبر

صغيراً، فإننا نفسر التقديرات بحذر.[88] لكن النتائج تعزز حجتنا في ما يتعلق باتجاه السببية: عندما تكون قضية شديدة البروز فإن الرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية يؤثر في سلوك السياسة الخارجية للدولة المعنية نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمة

تنسجم تحليلاتنا الانحدارية بقوة مع استدلالاتنا؛ فالرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية في الواقع يبدو أنه ذو أهمية عندما تتخذ الدول قرارات حول قضايا ذات أهمية للولايات المتحدة. ويعتبر التأثير المقدر للرأي العام حول السياسة الخارجية كبيراً وقوياً على نحو خاص إن كانت قضية محددة تتعلق بالسياسة الخارجية بارزة ومهمة بالنسبة إلى الجماهير الأجنبية كما افترضنا. ويبدو أن القادة الأجانب بالفعل يهتمون بمواقف شعوبهم عندما يزِنون قراراتهم، مثل ما إذا كانوا سيرسلون قوات إلى أماكن يتعرضون فيها للأذى، الأمر الذي يمكن أن يسبب كثيراً من القلق والمعارضة الشعبيَّين.

إننا نقر بأنه على الرغم من أن متغيراتنا التابعة تغطي مجموعة من القضايا، فإن فترة البحث محددة، وبالتالي فإننا لا نرغب في الادعاء بأن الرأي العام الأجنبي هو **دائماً** مهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والواقع أن تحليلنا قد يفيد ضمناً أنه ليست له نتائج حقيقية تتعلق بالسياسات إلا عندما تكون القضايا مثار جدل ونقاش كبيرين في أوساط جماهير الشعوب الأجنبية على نطاق واسع ومكثف.[89] كذلك فإن دراستنا أيضاً لا تتناول بالفحص والتدقيق الإطار الزمني أو العملية الكاملة لآثار القوة الناعمة. وتدعو الحاجة إلى دراسات تجريبية إضافية تستفيد من بيانات من فترات أخرى وتستخدم متغيرات أخرى للسياسات، إلى مزيد من فهم عملية القوة الناعمة التي تربط بين صور الدولة، والرسائل المستهدفة، والرأي العام الأجنبي، ونتائج السياسة الخارجية. ولكننا نعتقد أن دراستنا تُرسي الأساس لمثل هذا البحث المستقبلي.

منذ ثلاثة عقود قدم كيوهان وناي نظرية للعلاقات الدولية أفادت بأن وجود أجندة عبر وطنية للدولة يمثل مصدراً مهماً لتحصيل القوة والنفوذ في العلاقات الدولية.[90] وعلى الرغم من أننا نؤكد أن القدرات العسكرية لها بالتأكيد فائدة في مجال الإرهاب العالمي، فإنه

يبدو لنا أن الولايات المتحدة غالباً ما قامت باختبار الحدود الخارجية لفائدة القوة العسكرية منذ أن شنت الحرب في أفغانستان عام 2001. وحتى في حالة الرجحان الكبير للقطبية الأحادية في القدرات العسكرية كانت الولايات المتحدة بعيدة عن استخدام السيطرة على النتائج في العديد من المناطق الرئيسة.

يعتبر تحليلنا هنا محدداً زمنياً؛ بالنظر إلى أن إدارة باراك أوباما تبدو أنها قد ركزت على القوة الناعمة أكثر مما فعلته الإدارة التي سبقتها، وأنها كانت أقدر على توليد صورة إيجابية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.[91] وقد أظهرت أبحاثنا السابقة إمكانات الولايات المتحدة في التأثير على التصورات حولها وحول سياساتها في الخارج، علاوة على القيود والحدود لمثل هذه المساعي.[92] وتقدم هذه الدراسة أدلة على الحلقة الضرورية التالية في السلسلة السببية؛ وهي تأثير الرأي العام الدولي في نتائج السياسة الخارجية. وباختصار، فإن هذه الدراسة لا تشير فحسب إلى أن القوة الناعمة توفر خطابة بلاغية جذابة للقادة أو عبارة رنّانة للمعلقين، بل تشير إلى أن القوة الناعمة لها مضاعفات على العلاقات الدولية.

الهوامش

1. انظر: Nye 1990; Nye 2004.

2. انظر: Nye 2004, x.

3. انظر: Nye 2004, 61.

4. في الفصلين الأولين من كتابه الصادر عام 2004، مثلاً، يستخدم ناي بيانات مثل هذا الرأي الدولي لإيضاح القوة الناعمة الأمريكية في الصفحات 12، 14، 18، 29-30، 36-37، 39، 42-43، 69-72.

5. انظر على سبيل المثال: Zubrow 2009.

6. انظر: Keohane and Katzenstein 2007.

7. انظر: Exceptions are Datta 2009; and Dragojlovic 2009.

8. إننا نقر بإسهامات واضعي النظريات السابقين، لاسيما بوتنام Putnam 1988، وريس-كابين Risse-Kappen 1991، وكيوهان وناي Keohane and Nye 1977. ومن هذه الإسهامات أسلوب بوتنام في الألعاب ثنائية المستوى التي تعتبر الأكثر تركيزاً على النتائج السياسية القصيرة الأجل التي تهمنا هنا، بدلاً من النتائج المؤسساتية أو البنيوية الأساسية. ولكن اهتمام بوتنام كان أقل ما يكون بديناميات الرأي العام أو بالإقناع والنفوذ الآخرين المستهدفين من دون تهديد أو حوافز.

9. انظر: Nye 2004, 31.

10. انظر على سبيل المثال: Erikson, MacKuen, and Stimson 2002; Stimson 2004.

11. الاستثناءان هما: Jacobs and Page 2005; and Sobel 2001 .

12. انظر: Nye 2004, 150n5.

13. انظر: Bachrach and Baratz 1963, 632.

14. انظر مثلاً: Nye 2004, 15. في Entman's 2008 يُعتبر نموذج "الدبلوماسية الشعبية الوسيطة" شبيهاً بإطار ناي في تأكيد عوامل غير متغيرة نسبياً. وفي حالة إنتمان Entman تشمل هذه العوامل انسجام الثقافة السياسية للبلد المستهدف مع الثقافة السياسية الأمريكية، ونوع النظام، ونظام الإعلام الإخباري.

15. انظر: Nye 2004, 60.

16. انظر: Nye 2004, 128.

17. انظر: Nye 2004, 31. من المهم التنبيه إلى أنه لا داعي لأن تكون هناك علاقات متجانسة أو مباشرة بين عملات القوة الناعمة الكامنة ووجهات النظر في السياسة الخارجية الواضحة. فعلى سبيل المثال، لعل الانجذاب القوي للقيم الأمريكية، مثل احترام حقوق الإنسان، يسهم في الواقع في الحد من التأييد للسياسة الأمريكية التي يُعتقد أنها لا تنسجم مع تلك القيم، مثل نظام اعتقال "المقاتلين الأعداء" للولايات المتحدة في معتقل جوانتانامو. وعلى الرغم من أن مثل هذه القضايا تستحق الاستقصاء، فإن مزيداً من البحث والتحقيق يقع خارج نطاق هذه الدراسة.

18. انظر: Isernia, Juhász, and Ratinger 2002.

19. انظر: Eichenberg 1989; Eichenberg 1993.

20. في هذه الدراسة، بالنظر إلى محدودية توافر البيانات عبر الوطنية عن رأي النخبة، فإننا لا نتناول سوى رأي عامة الشعب، وسيكون من المثير للاهتمام الأخذ في الاعتبار تفضيلات فصائل النخبة، علاوة على التفاعل بين وجهات نظر الجمهور والنخبة، ونلاحظ إسهامات جوريفيتش Gourevitch 1978 وريس-كابن Risse-Kappen 1991 بوصفها نقاط انطلاق لمزيد من العمل هنا.

21. على سبيل المثال، قد يقوم زعماء سياسيون بتصريحات استجابة للرسالة الخارجية، سعياً وراء نسج القضية أو تأطيرها لعامة الجمهور. ويعتبر السياق السياسي للدولة المستهدفة مهماً هنا، بما في ذلك دور وسائل الإعلام الإخبارية، كما يبين إنتمان Entman 2008 بشأن الدبلوماسية الشعبية.

22. قمنا بتطوير فرضيات قابلة للاختبار حول المراحل الأولى من عملية القوة الناعمة التي تؤثر في الرأي العام، وذلك في مكان آخر. انظر: Goldsmith and Horiuchi 2009.

23. لسنا بالضرورة نفترض أن صناع القرار لا يهتمون بالتأييد في أوساط عامة الشعب إلا في الأنظمة السياسية الديمقراطية، ففي تحليلنا الأوّلي سعينا لتقدير أثر الرأي العام المتفاعل مع نمط النظام (كالديمقراطية، مثلاً). ومن المثير للاهتمام أننا لم نجد أثراً كبيراً، علماً أننا حذرون بشأن هذه النتيجة، نظراً لعدد المشاهدات الصغير نسبياً.

24. انظر: Lax and Philips 2009, 370.

25. في البحوث المقبلة قد نقوم بتنقيح فرضياتنا بشأن بروز القضية وأهميتها بناءً على نمط نظام الدولة المستهدفة أو منطقتها أو العوامل الأخرى المتعلقة بالدولة. (انظر أيضاً الهامش رقم 23).

26. ما إذا كان ذلك نتيجة لآثار وضع أجندة الإعلام (McCombs and Shaw 1972) ، أو لمسايرة وسائل الإعلام التفضيلات الشعبية (Tahk et al. 2009) أو لعوامل خارجية، فإن ذلك سؤال مهم، لكنه ليس ملائماً لأغراضنا في التدليل على البروز النسبي للقضية.

27. نلاحظ أن ناي (Nye 2004, 53) يناقش أيضاً «نسبة الأبعاد الإيجابية إلى السلبية» في الآراء حول الولايات المتحدة الأمريكية.

28. حصلنا على بيانات إجمالية لاستطلاع صوت الشعب من البروفيسور تاكاشي إينوجوشي، جامعة نايجاتا بريفيكتور (اليابان). وتتوافر البيانات المجمعة لاستطلاع الآراء حول العراق 2003 واستطلاع الآراء حول ما بعد حرب العراق 2003، من موقع مؤسسة جالوب الدولية الإلكتروني على الرابط: http://www.gallup-international.com.

29. أما التفاصيل المتعلقة بمنهج كل استطلاع في كل دولة، والتي نلخصها في ما يلي، فمتوافرة أيضاً هناك. يغطي استطلاع رأي صوت الشعب في سبتمبر 2002 سبعاً وثلاثين دولة (بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية) مع عينة مختلطة من غير الأمريكيين بحجم 27,218 مع تواريخ ميدانية من 25 يونيو وحتى 1 سبتمبر 2002، تختلف حسب الدولة. ويغطي استطلاع الرأي من قبل مؤسسة جالوب إنترناشونال حول العراق 2003 أربعين دولة (منها الولايات المتحدة الأمريكية)، مع عينة مختلطة غير أمريكية حجمها 28,783، مع تواريخ ميدانية من 9 – 29 يناير 2003، حيث تختلف باختلاف الدولة. أما استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة جالوب إنترناشونال بشأن ما بعد حرب العراق 2003 فيغطي خمساً وأربعين دولة (ومنها الولايات المتحدة الأمريكية)، مع عينة مختلطة غير أمريكية بحجم 34,014، وبتواريخ ميدانية من 14 إبريل إلى 8 مايو 2003، وتختلف باختلاف الدولة. في معظم الدول أُخذت العينات محلياً، وتم توجيه الأسئلة من خلال مقابلات وجهاً لوجه (بصورة رئيسة الدول الأقل تقدماً)، أو بالهاتف (بصورة رئيسة الدول المتقدمة).

30. قمنا أيضاً بتقدير نماذج، من قبيل فحص قوة النتائج وصحتها، مستخدمين فقط استطلاع صوت الشعب في سبتمبر 2002، واستطلاع مؤسسة جالوب إنترناشونال للرأي حول العراق 2003. انظر قسم النتائج للاطلاع على التفاصيل. ومن المهم ألا نطرح افتراضات حول حدود الدعم. ونحن ندرك تعقيد عملية صنع السياسة الخارجية، والطبيعة السياقية للحسابات السياسية للزعماء. وما نتوقعه، مع تساوي الأمور الأخرى، هو أن مزيداً من الآراء الإيجابية – مقارنة بالآراء السلبية – حول السياسة الخارجية الأمريكية ستزيد من احتمالات أن يختار القادة سياسات تفضلها الولايات المتحدة الأمريكية.

31. من المفترض أن اختيار الدول من قبل مؤسسة جالوب إنترناشونال مبني على مواردها وقدرتها على إجراء استطلاعات عبر وطنية، وليس على قرارات تتعلق بالسياسة الخارجية لدول غير أمريكية (أو اعتبارات/ توقعات جالوب إنترناشونال لهذه القرارات)، وبالتالي فإننا نرى أن تقديرنا لا يعاني بالضرورة انحيازاً في الاختيار. انظر قسم النتائج للاطلاع على اختبار لقوة النتائج يسعى للتغلب على قضية الاختيار.

32. كاختبار لقوة النتائج، نستخدم بنوداً مسحية تقيس الإيجابية تجاه الشعب الأمريكي والولايات المتحدة كمتغيرات مساعدة. انظر قسم النتائج.

33. ثمة مشكلة جوهرية أخرى، وهي أن مثل هذه الأسئلة لا يتم إدراجها عادة في دراسة دولية إلا عندما تصبح القضايا بارزة، وهي حالة تجعل من الصعب أو المستحيل اختبار فرضيتنا الثانية. وليس هناك من أسئلة حول موضوع المحكمة الجنائية الدولية أو موضوع التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مثلاً، في أي استطلاعات متعددة الجنسيات نعرفها.

34. انظر: Cook and Campbell 1979, chap. 2.

35. انظر:

Erikson, MacKuen, and Stimson 2002; Berinsky 2009; Stimson 2004; and Zaller 1992.

36. تم جمع البيانات ومقارنتها باستخدام مصادر عدة:

http://www.globalsecurity.org/military/ops/iraq_orbat_coalition.htm;
http://geocities.com/jdejoannis/Coalition/#coalition;
http://www.mod.uk/DefenceInternet/FactSheets/OperationsFactsheets/OperationsInIra
qFactsandFigures.htm;
http://www.mil.gov.ua/index.php?part=peacekeeping&lang=en;
http:/www.defence.gov.au/pfalconer/;
http://en.wikipedia.org/wiki/Multinational_force_in_Iraq.

إضافة إلى مقالات متعددة في وسائل الإعلام.

37. انظر: Tago 2009.

38. منهجياً، يمكن أن تتأثر هذه العوامل بمتغيراتنا المستقلة والتابعة على حد سواء، وبالتالي من الصعب التعامل معها. لاحظ أن المتغيرات التي تعتبر جزئياً نتائج للمتغير السببي يجب حذفها لتفادي انحياز ما بعد المعالجة (Rosenbaum 1984) .

39. على الرغم من أنه يجدر دراسة كيف أثّر الرأي العام غير الأمريكي في قرارات نشر القوات وانسحابها على حد سواء، و/ أو القرارات المتعلقة بنقل القوات من العراق إلى أفغانستان، فإن إجراء هذا

التحليل بالتسلسل الزمني أو تاريخ الأحداث سيكون من الصعب لأسباب منهجية مختلفة. والأمر الأهم أن لدينا مجرد بيانات محدودة عن تحليل التسلسل الزمني أو تاريخ الأحداث لتأثيرات الرأي العام في قرارات السياسات، وإن الحصول على بيانات كافية من ذلك النوع يتطلب إجراء استطلاعات متعددة الجنسيات بانتظام (شهرياً، مثلاً، أو سنوياً على الأقل) في عدد كبير من الدول بدرجة كافية.

40. انظر مثلاً:

Dao 2002; Kessler and Graham 2003; and Loeb and Ricks 2002.

41. نلاحظ أن كيوهان وكاتزنشتاين (Keohane and Katzenstein (2007, 290–91 لا يجدان ارتباطاً في تحليل ارتباط الرأي العام حول الولايات المتحدة والدول التي انضمت إلى "تحالف الراغبين" الذي يضم 49 دولة عضواً كما ورد في تقارير أمريكية. لكن الإدراج في هذه القائمة لا يعني بالضرورة ضمناً الخطوة الجدية المتمثلة في عمليات إرسال قوات (على العكس من الدعم المالي أو غيره)، ولم يكن دائماً حتى يعني في الظاهر رضا الدولة الفعلي، كما يشير كيوهان وكاتزنشتاين بالذات في حالة تركيا. وهكذا نجد من الواضح أن نتيجة السياسة الخارجية التي يدرسانها متباينة عبر الدول في قائمتهما، وهذا يمكن أن يساعد على تفسير سبب اختلاف نتائجهما عن نتائجنا.

42. انظر: Vassilev 2006.

43. انظر: Kesgin and Kaarbo 2010; Vassilev 2006.

44. يصف فاسيلاف (Vassilev 2006, 468) الرأي البلغاري بأنه معارض لمشاركة البلاد في الحرب، ولكنه لا يأخذ منظوراً مقارناً. وفي عينتنا من الدول كانت بلغاريا فوق المتوسط في الآراء الإيجابية عن السياسة الخارجية الأمريكية (انظر الجدول 2).

45. يشمل هؤلاء مشاركين في الاستطلاع منهم من يرى أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تؤثر في بلدهم، ومنهم من رفض الإجابة، ومنهم من اختار القول "لا أعرف". انظر أيضاً:

Vassilev 2006, 476–77.

46. انظر: Vassilev 2006, 482.

47. انظر: Vassilev 2006, 476–77 .

48. انظر: Kesgin and Kaarbo 2010, 27, 30.

49. انظر: Kesgin and Kaarbo 2010, 19.

50. انظر: Gozen, quoted in Kesgin and Kaarbo 2010, 32.

51. انظر: O'Connor and Vucetic 2010.

52. انظر: O'Connor and Vucetic 2010, 531, 533–34.

53. حتى عام 2011 بلغ عدد الدول الأعضاء في محكمة الجنايات الدولية 115 عضواً، انظر:
http://www.icc-cpi.int/Menus/ASP/states+parties/.

54. انظر: Johansen 2006; Kelley 2007.

55. http://www.ll.georgetown.edu/guides/article_98.cfm.

56. هناك أربعة اتفاقات أصبحت سارية المفعول قبل مايو 2003 (أوزبكستان، وتوفالو، ومصر، والجابون)، غير أن هذه الدول لا تشملها استطلاعات مؤسسة جالوب إنترناشونال.

57. انظر: http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2005/45573.htm.

58. انظر: Boduszyn´ ski and Balalovska 2004.

59. انظر: Boduszyn´ ski and Balalovska 2004, 21.

60. انظر: Boduszyn´ ski and Balalovska 2004, 25.

61. انظر: Kelley 2007, 584–85.

62. ورد الاقتباس في: Kelley 2007, 584–85.

63. انظر: Kelley 2007, 583–86. ينبغي ملاحظة أن كيلي لا يتحدث عن أي تأثير للرأي العام حول الولايات المتحدة على ما إذا أبرمت دولة اتفاق حصانة ثنائياً بناءً على اختلاف بسيط في اختبار المتوسطات، وهذه النتيجة المنقولة باختصار تمثل أيضاً جزءاً كبيراً من الأدلة بالنسبة إلى استنتاج كيوهان وكاتزنشتاين بأن المشاعر المعادية للأمريكيين تأثيرها ضعيف أو معدوم في مجال القوة الناعمة. لكن السؤال المحدد الذي يوجهه كيلي أكثر محدودية من سؤالنا؛ لأنه لا يهتم إلا بعوامل تحدد ما إذا كانت دولة أصبحت عضواً في المحكمة الجنائية الدولية ستوقّع بالتالي اتفاق حصانة ثنائياً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

64. انظر: http://www.un.org/Depts/dhl/resguide/gares1.htm.

65. انظر: http://www.state.gov/p/io/rls/rpt/. وقرار إصلاحات الجمعية العامة للأمم المتحدة ("Provisional Program of Work for the Second Committee, A/Dec/58/554") غير مشمول

في بياناتنا؛ لأن نتيجة التصويت غير متاحة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة. وبذلك يكون المقام لهذا المتغير هو 14 وليس 15.

66. انظر: Voeten 2004, 733; McFaul 1997.

67. انظر: Voeten 2004, 742.

68. انظر: Binaj 2004, 75.

69. البوسنة والهرسك تضم مسلمين بنسبة 48٪، ولكنها صوتت أيضاً بدرجة أقل من ألبانيا تأييداً للولايات المتحدة الأمريكية.

70. بما أن جميع هذه المتغيرات لم تتم إضافتها إلا من أجل ضبط أفضل، فلسنا معنيين هنا بآثارها الإحصائية والجوهرية، ولا نبحث الاتجاه المتوقع لمعاملات التأثير أو تقديراتها.

71. تم جمع البيانات ومقارنتها ببعضها باستخدام مصادر عدة: مكتب الشؤون الشعبية للمساعدات الأمنية الدولية التابع لمقر الناتو:

Nato's Shape Public Affairs Office for International Security Assistance; http://en.wikipedia.org/wiki/Operation_Enduring_Freedom__Afghanistan:_Allies; http://www.defenselink.mil/new/Jun2002/d20020607contributions.pdf; http://www.globalsecurity.org/military/ops/enduring-freedom_deploy.htm; http://www.mil.be/isaf/subject/index.asp?LAN =nl&ID=1213.

إضافة إلى تقارير صحفية مختلفة.

72. مصدر البيانات هو: http://www.icc-cpi.int/asp/statesparties.html.

73. نحن نرى أيضاً أن المتغير الملحوظ لإرسال القوات إلى أفغانستان (حتى 2002) يمكن أن يكون وسيطاً للمتغير المتوقع لإرسال القوات إلى العراق (أي توقع بشأن قرار عام 2003 تم تشكيله عام 2002)، وهذا ينبغي أن يكون مرتبطاً بمتغيرنا السببي.

74. انظر: Signorino and Ritter 1991. مصدر البيانات هو:

EUGene data-generation software. At http://www.eugenesoftware.org/.

75. مصدر البيانات هو "الكتاب الأخضر" للقروض والمنح في: http://qesdb.cdie.org/gbk/

ونحن نعطي القيمة (0) للمشاهدات المفقودة. والوحدة هي الدولار الأمريكي حسب قيمته عام 2006.

76. مصدر البيانات هو موقع بيانات وإحصاءات صندوق النقد الدولي:

http://www.imf.org/external/data.htm.

وقيمة الوحدة (للصادرات، والواردات، والناتج المحلي الإجمالي) هي الدولار الأمريكي بسعره الجاري.

77. مصدر البيانات هو مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي على الإنترنت في:
http://publications.worldbank.org/WDI/.
الوحدة هي القيمة الثابتة للدولار لعام 2005 وفق معادل القوة الشرائية.

78. مصدر البيانات هو: http://www.freedomhouse.org

ونحن لا نستخدم مقياساً للديمقراطية آخر شائعاً في الاستخدام، نقاط "نظام الحكم"؛ لأنه لا يوفر قيماً لثلاث دول تم مسحها من قبل مؤسسة جالوب إنترناشونال؛ وهي: اللوكسمبورج، والبوسنة والهرسك، وأيسلندا. ويعتبر الارتباط بين نقاط الديمقراطية ونقاط نظام الحكم عالياً (0.834).

79. مصدر البيانات هو: /http://islamicweb.com. ونحن نعطي القيمة (0) للمشاهدات المفقودة، وهذا أفضل مصدر شامل للبيانات استطعنا العثور عليه لأرقام ما قبل 2003. وليست هناك تواريخ محددة لنسبة كل دولة، ولكن الموقع يفيد ضمناً أن البيانات متداولة حتى عام 1998.

80. إننا نستخدم مثل هذه المتغيرات الموقفية الأساسية كمتغيرات مساعدة في اختبار قوة النتائج.

81. لتقدير الغموض نستخدم تقنية محاكاة عشوائية، انظر: King, Tomz, and Wittenberg 2000.

82. في بعض هذه النماذج الإضافية لاختبارات قوة النتائج، تم حذف بضعة متغيرات مصاحبة بسبب مشكلات البيانات (على سبيل المثال، الازدواج الخطي مع غيرها)، غير أن اختيار المتغيرات الضابطة لا تؤثر في نتائجنا.

83. انظر مثلاً: Rubin 1987; and Schafer 1997.

84. انظر بشأن قضايا الاختيار الهامش رقم 30.

85. انظر: Berinsky 2009; Zaller 1992.

المراجع

Bachrach, Peter, and Morton S. Baratz. 1962. "Two Faces of Power." *American Political Science Review* 56, no. 4: 947–52.

———. 1963. "Decisions and Nondecisions: An Analytical Framework." *American Political Science Review* 57, no. 3: 632–42.

Berinsky, Adam J. 2009. *In Time of War: Understanding American Public Opinion from World War II to Iraq*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.

Binaj, Dhimiter. 2004. "An Analysis of United States-Albanian Security Relations in Light of the War on Terrorism." Master's thesis, U.S. Naval Postgraduate School,Monterey, Calif. At http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ada429684, accessed December 30, 2011.

Boduszyn´ ski, Mieczysław P., and Kristina Balalovska. 2004. "Between a Rock and a Hard Place: Croatia, Macedonia, and the Battle over Article 98." *Problems of Post-Communism* 51, no. 1: 18–30.

Cook, Thomas, and Donald Campbell. 1979. *Quasi-Experimentation: Design and Analysis Issues for Field Settings*. Boston, Mass.: Houghton Mifflin.

Dao, James. 2002. "Several Nations Weigh U.S. Request to Join Forces against Iraq." *New York Times*. November 21. At http://global.factiva.com, accessed January 6, 2009.

Datta, Monti Narayan. 2009. "The Decline of America's Soft Power in the United Nations." *International Studies Perspectives* 10, no. 3: 265–84.

Dragojlovic, Nicolas. 2009. "When Does Anti-Americanism Matter? Public Attitudes towards the United States and Participation in the Iraq War." Paper presented at the annual meeting of the Western Political Science Association, Vancouver, B.C., Canada, March 19. At http://www.allacademic.com/meta/p317011_index.html.

Eichenberg, Richard C. 1989. *Public Opinion and National Security in Western Europe*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

———. 1993. "Dual Track and Double Trouble: The Two-Level Politics of INF." In Peter B. Evans, Harold K. Jacobson, and Robert D. Putnam, eds., *Double-Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics*. Berkeley, Calif.: University of California Press.

Entman, Robert M. 2008. "Theorizing Mediated Public Diplomacy: The U.S. Case." *International Journal of Press/Politics* 13, no. 2: 87–102.

Erikson, Robert S., Michael B. MacKuen, and James A. Stimson. 2002. *The Macro Polity*. New York, N.Y.: Cambridge University Press.

Goldsmith, Benjamin E., and Yusaku Horiuchi. 2009. "Spinning the Globe? U.S. Public Diplomacy and Foreign Public Opinion." *Journal of Politics* 71, no. 3: 863–75.

Goldsmith, Benjamin E., Yusaku Horiuchi, and Takashi Inoguchi. 2005. "American Foreign Policy and Global Public Opinion: Who Supported the War in Afghanistan?" *Journal of Conflict Resolution* 49, no. 3: 408–29.

Gourevitch, Peter. 1978. "Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics." *International Organization* 32, no. 4: 881–912.

Isernia, Pierangelo, Zoltán Juhász, and Hans Rattinger. 2002. "Foreign Policy and the Rational Public in Comparative Perspective." *Journal of Conflict Resolution* 46, no. 2: 201–24.

Jacobs, Lawrence R., and Benjamin I. Page. 2005. "Who Influences U.S. Foreign Policy?" *American Political Science Review* 99, no. 1: 107–23.

Kelley, Judith. 2007. "Who Keeps International Commitments and Why? The International Criminal Court and Bilateral Nonsurrender Agreements." *American Political Science Review* 101, no. 3: 573–89.

Keohane, Robert O., and Peter J. Katzenstein. 2007. "The Political Consequences of Anti-Americanism." In Peter J. Katzenstein and Robert O Keohane, eds., *Anti-Americanisms in World Politics*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press: 273–305.

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. 1977. *Power and Interdependence*. Boston, Mass.: Little, Brown.

Kesgin, Baris, and Juliet Kaarbo. 2010. "When and How Parliaments Influence Foreign Policy: The Case of Turkey's Iraq Decision." *International Studies Perspectives* 11, no. 1: 19–36.

Kessler, Glenn, and Bradley Graham. 2003. "U.S. Coalition for War Has Few Partners, Troop Pledges." *Washington Post*. January 25. At http://global.factiva .com, accessed January 6, 2009.

King, Gary, Michael Tomz, and Jason Wittenberg. 2000. "Making the Most of Statistical Analyses: Improving Interpretation and Presentation." *American Journal of Political Science* 44: 347–61.

Knowlton, Brian. 2009. "Global Views of US Helped by Obama, Survey Says." *New York Times*. At http://www.nytimes.com/, accessed July 24, 2009.

Lax, Jeffrey R., and Justin H. Philips. 2009. "Gay Rights in the States: Public Opinion and Policy Responsiveness." *American Political Science Review* 103, no. 3: 367–86.

Loeb, Vernon, and Thomas E. Ricks. 2002. "U.S. Asks Allies for Iraq War Support; 50 Nations Queried on Participation." *Washington Post*. November. At http://global.factiva.com, accessed January 6, 2009.

McCombs, Maxwell E., and Donald L. Shaw. 1972. "The Agenda-Setting Function of Mass Media." *Public Opinion Quarterly* 36, no. 2: 176–87.

McFaul, Michael. 1997. "A Precarious Peace: Domestic Politics in the Making of Russian Foreign Policy." *International Security* 22, no. 3: 5–35.

Nye, Joseph S. 1990. *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*. New York, N.Y.: Basic Books.

———. 2004. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York, N.Y.: Public Affairs.

O'Connor, Brendon, and Srdjan Vucetic. 2010. "Another Mars–Venus Divide? Why Australia Said 'Yes' and Canada Said 'Non' to Involvement in the 2003 Iraq War." *Australian Journal of International Affairs* 64, no. 5: 526–48.

Putnam, Robert D. 1988. "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games." *International Organization* 42, no. 3: 427–60.

Risse-Kappen, Thomas. 1991. "Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies." *World Politics* 43, no. 4 (July): 479–512.

Rosenbaum, Paul R. 1984. "The Consequences of Adjustment for a Concomitant Variable That Has Been Affected by the Treatment." *Journal of the Royal Statistical Society. Series A (General)* 147, pt. 5: 656–66.

Rubin, Donald B. 1987. *Multiple Imputation for Nonresponse in Surveys*. New York, N.Y: Wiley.

Schafer, Joseph L. 1997. *Analysis of Incomplete Multivariate Data*. Boca Raton, Fla.: Chapman and Hall/CRC .

Signorino, Curtis S., and Jeffrey M. Ritter. 1999. "Tau-b or Not Tau-b: Measuring the Similarity of Foreign Policy Positions." *International Studies Quarterly* 43, no. 1: 115–44.

Sobel, Richard. 2001. *The Impact of Public Opinion on U.S. Foreign Policy since Vietnam*. New York, N.Y.: Oxford University Press.

Stimson, James A. 2004. *Tides of Consent: How Public Opinion Shapes American Politics*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Tago, Atsushi. 2009. "When Are Democratic Friends Unreliable? The Unilateral Withdrawal of Troops from the 'Coalition of the Willing.'" *Journal of Peace Research* 46, no. 2: 219–34.

Tahk, Alexander M., Jon A. Krosnick, Dean Lacy, and Laura Lowe. 2009. "Do the News Media Shape How Americans Think about Politics? New Statistical Procedures Cast Light on an Old Hypothesis." Manuscript, Stanford University.

Vassilev, Rossen. 2006. "Public Opinion and Bulgaria's Involvement in the Iraq War." *Eastern European Quarterly* 40, no. 4: 467–87.

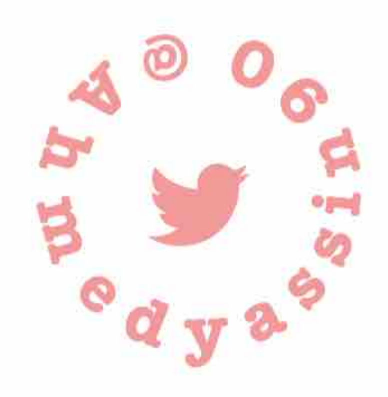
Zaller, John. 1992. *The Nature and Origins of Mass Opinion*. New York, N.Y.: Cambridge University Press.

Zubrow, Michael. 2009. "Obama Engages the World." *bbc News Online*. At http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/8146286.stm, accessed July 13, 2009.

نبذة عن المؤلِّفَين

بنجامين جولدسميث؛ أستاذ مشارك في قسم الإدارة والعلاقات الدولية في جامعة سيدني بأستراليا، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ميشيجن الأمريكية عام 2001، وتركز أبحاثه على مجالات العلاقات الدولية والسياسات الخارجية المقارنة وعلم النفس السياسي.

يوزاكو هوريوشي؛ أستاذ مشارك في قسم الإدارة بكلية دارتموث الأمريكية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عام 2001، وتركز أبحاثه على السياسة المقارنة والمنهجية السياسية.


@Ahmedyassin90

دراسات عالمية

Panton 4655 C



في البحث عن القوة الناعمة:
هل للرأي العام الخارجي أهمية
في السياسة الخارجية الأمريكية؟

بنجامين جولدسميث ويوزاكو هوريوشي

تصوير

احمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 115